

الإمامة حتى ولاية الفقيه



الإمامةُ حتَّ ولايةِ الفقيه

قالَ الشهرستاني:

« أعظمُ خلافِ بين الأُمَةِ خِلافُ الإمامة؛ الذُ، ماسُـــلَ سيفُ في الإســــلام على قاعدة دينية ، مشــل ماسُلُّ على الإمامة في كل زمان »

«المِلَل والنحل: ٩/١»



جمهورية ايران الاسلامية وزارة الارشاد الاسلامي

إسم الكتاب: الإمامة حتى ولاية الفقيه المؤلف: عبدالحسين محمد على بقال اصدار: وزارة الإرشاد الإسلامي الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ.ق . طهران

التمهيد

بسمالله الرّحمان الرّحيم

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، محمّديو وآله وصحبه المنتجبين الطّاهرين.

وبعدي

فيا إنْ قبتُ باعدادة قراءة ماكتبتُه، من موضوع، «الإمامة حتى ولاية الفقيه»، بعد فترة طالت قُرابة الأشهر الستّ؛ حتى رجعتُ بي الذّركرى، إلى بحثٍ سعلى اختصاره لطيفي قيم، قام به سيادة الأستاذ آحد بهاءالدين؛ تحت حقل حديث الشهر، في مجلّة «العربي» الكويتيّة، العدد ٢٨٠ – جُمادكى الأولى ١٤٠٢ هـ مارس (آذار) ١٩٨٧م، ص٢١٠٠٠

بحث مهم و خطِر في بابه و اختصاصه، يكشف ذالك عنه عنوانــه، «فكرة القانون و قضيّة الشرعيّة في العالم العربي».

فسيادته يُديره على: شيىء من تاريخ القانون، و بعض الآسهاء اللامعة فيه، «افلاطون» و «باكونين» و «كروبتكين»، و «روسو» و «كانت» و «لوك»، و «هيوم»؛ و كم كان جديرٌ بِهِ، لوا ضَافَ إليهم آمثال: ابسن رشد، وابن سينا، والشهيد مطهري، والشهيد الصدر.

و يسلّط الأضواء على نقطة مهمّةٍ، من بين نقاط عديدة؛ تلك هي: انّ السلطة شيئ، والشرعيّة شيىء آخر؛ وانّ الجمع بينها لايتمّ الاّ عند توافر شروط، و تجبّب فجوات...

بحث وَجدتُ فيهر على مافيه، عنصرَ تمهيدٍ مناسب، بين ما كتبَ حضرته، وبين ما آنَا كاتبُ فيه؛ فيا قد نَوَى اِليه، و مانحن ماضون عليه.

فرآيتٌ مبادلته الحديث بالحديث، ثم الحلوص إلى مايُراد للكتاب من بحثِ إمامةِ ولايةِ الفقيه.

مناقشة الحديث:

-1-

أَ/ إِنَّ مِن رأي سيادته: آنْ يُقصِر حديثَ فكرة القانون، و قضيّة الشرعية، على خصوص العالم العربيّ.

ب/ و أراه: يصلح، إنْ لم يكن ضروريّاً، لإَنْ يعمّ العالم الإسلامي، —والعربيّ بعضٌ مهمُّ فيه—؛ إلى كُلِّ العاليم الإنساني.

<u>-۲-</u>

أ/ يبدو لي آنه يقول: بآولو يّة القانون الطبيعي، فالوضعي، فرسالات السهاء؛ حيث ذُكر: "فقبل رسالات السهاء، وقبل العلم، كان الإنسانُ متأثّراً، في كُلِّ نواحى حياته بالطبيعة».

ب/ والمبدأ عندي: آسبقيّة رسالة السهاء؛ مع آتي لاألغي مُزامُنةُ الطبيعة لها، ولاأنكر قِدَميّة العلم معها؛ بل، آراهما يسيران جنباً إلى جنب، مع الرّسالات الإلاهيّة، و يأتمران بآمرها...

__٣_

أ/ و له أنْ يقول: «ليس صحيحاً انّ الإنسان طيّب و خيّر بالسليقة والآصل؛ فقد قتل قابيل أخاه هابيل...».

ب/ والذي آوَدَ تثبيته بهذهِ العُجالة، هو انّ الكُلَّ فيه اِستعدادُ، لِآنَ يكون طيّباً آوغير طيّب؛ و تلك، مختبرات علم النفس، و علم الاجتماع، خير مرجع فيا نذهب اِليه؛ التي تؤكّد: كُلّ اِنسان يولدُ على الفطرة...

هذا إذا ابتعدنا عن الآدِلة العقليّة، التي كثيراً ماسِيقت ونُوقِشت، في الفلسفة وعلم الكلام، وما يمتّ لهما بصلة.

ثم، هاهو الأُستاذ يعود بنا، إلى تاريخ الأديان، مع آنه شكَّك في سبقها.

ثم، مايقول: في —آدم و حوّاء— قبلهها؟ ولِمَ لانعطيها من الحقّ، مايتناسبو قدسيّتها. أ وله آن يقول: «وفي نفر الوقت، نزلت الآديان باَحكام تقترب وتبتعدعن القوانين؛ ولكن فيها قدراً من القانون؛ بعضها وُضِع عجرَّدَ قيم اَخلاقية، طالب بها البشر؛ فهي قانون والفرق بين القانون والآخلاق قضية كبيرة، ليس بالله هذا الحديث ولكنها في هذا الجال قانون...؛ و بعضها الإسلام بالذّات نزل بالقيم والآخلاق؛ ولكنه أضاف إضافة هائلة، مختلفة نوعيّاً بالذّات نزل بالقيم والآخلاق؛ ولكنه أضاف إضافة هائلة، مختلفة نوعيّاً لاكميّاً، إلى بند مايعتبرقانوناً، فقد نزل مُقنّناً، لإَشياء كثيرة تنظّم حياة الإنسان؛ بل، و تنص على العقوبات، و في بجال كالزواج والطّلاق والإرث مثلاً، يُنظّمها تنظيماً شاملاً مُحدّداً.

ب/ على اتني أود القول هنا: يجب أنْ نفرّق بين الادَيان، بعضها مع البعض الآخر، بلحاظِ العصر والزَّمن الذي نَزَلت به؛ و عليه، فهي لذالك تتفاوت في درجة عمق و شموليّة القانونيّة، التي وصلت إليها بعضها بالنسبة للبعض الآخر.

نعم، الإسلام خاتِم الرَّسالات، جاء بكُلِّ المستلزمات القانونيّة. وآعدّ العدّة ليا يُستَجَدّ من أحداث؛ ولم يكتفِ بالإضافات الهائلة فقط، ولم يقتصر على النوعيّة دون الكمّية؛ وإنّا هو عالَمٌ قائم بذاته، لا تُعرِزه و لا تقِف به القانونيّة عن خوض آيّ ِ عجال و مجال.

ثُمَّ هناك فرق بين مقولة: «تقترب و تبتعد»، و بين القول: بتـــوازن وتناسب كُلِّ رسالة، مع النُضج البشريّ والحاجة البشرية، حسب العـــصور والأمكِنة والدّهور.

ليس هذا فقط؛ و إنّها الآمر بخصوص رسالة الإسلام بالذّات؛ فهي وإنْ وردّت فيها نصوص كثيرة، مستقلّة خاصّة بآخلاقيّاتها وآدابها؛ غير آنَ العنصر الآخلاقي واضحٌ لِكُلِّ متتبِّع، مأخوذ في آصل تشريعاتها؛ حيثُ الجنبةُ الحلقيّة، التي تتفق و تتجمّع في النهاية مع الخُلق العام، مرعيّةٌ و محسوبةٌ، عند كل جزء جزء من موادّها، في أصولها و فروعها.

فهناك آخلاقيّة للتعامل السياسي؛ فيها تُحرّم مساَلة «الغاية تُبرر

الوسيلة»، بآي شكلٍ من الأشكال؛ وأخلاقيّة للحرب، فيها يُحرَّم الإعـــتداء، وتجاوزالقصاص العادل، وخلط الحابل بالنابِل، وتدمير الممتلكات والمؤسّسات؛ سواء أكانت الحربُ حربَ بغى أم عدوان.

في كُلِّ مجال خُلُق و تشريع؛ فالإسلام، في الوقت الذي يُعَنَّن و يُشَرِّع للأُسرة، يُشرِّع لمجتمعينًا الكبير، و لايغفل دورَ الفرد كمَرْكب، انطوى فيه العالم الأكبر.

و هو في الوقت الذي ينظر الجانب المدنيّ، في الوقت نفسه يُلاحظ الجانبَ الجنائيّ، في نفس الوقت يُقيم العلاقات الدوليّة؛ وغير ذالك من دواعي و متطلبات، على تعدّدِ فروعها، و مسمّياتها القانونيّة، و ماتُمليها من جديدِ الحوادِثُ والإعتبارات.

آمًا آنْ يقولَ قائل بعد ذالك، إِنَ في هذا تطرّف و تحزّب و تمذهب، وادّعاء؛ فما لنا إِلاّ وآنْ نُحِيلُه، على النّراث الفقهيّ والقانونيّ، والواقع التاريخيّ الرساليّ؛ لتكون المقارنة والإستقراء والتحكيم، أكبَرَ حكم في المقام وأدق بُرهان.

وحيثُ انَ الأُستاذ بهاءالدين «حقوقيّ»؛ فَاغلب الظنّ انّه اطَّلَعَ على مثلِ مؤلّفات الدكتور «السنهوري»، والدكتور «عبدالجيد الحكيم»؛ ومثل كتاب «التشريع الجنائي في الإسلام مقارناً بالقانون الوضعي»، للشهيد عبدالقادر عودة .

-۵-

أ/ ثُمَّ قالَ سيادته:

«فالمِعيار واحد

السلطة حقيقة موجودة، و تتخذ آشكالاً شتّى.

ولكن شرعيتها، ليست في مجرَّد وجودها، فهذا مِعيارُ شكليّ؛ والاقتصار عليه يؤدّي إلى المهالك؛ لإنّه يؤدّي إلى الإنفصام بين المجتمع و السلطة، التي يُفتّرَض أنّها تمثّله.

و التعريفُ المأخوذ به في كتب ِالعلوم السياسيّة؛ هو أنّ شرعيّة السلطة

توجَد، إذا كانتُ السلطة تمثُّل الإرادة العامَّة والعقل العامّ و المزاج العامّ بنسبةٍ كبيرة، تشارف الأغلبيّة في المجتمع.

فهو - كما ترّى - معيارٌ موضوعي، لاشكلي.

الشكليّات ليستْ الأساس.

دستورٌ غيرُ ملائم لهذه الشروط، برلمان لايُمثِّل هذهِ الارادة العامّة والعقل العامّ والمامّ، وزارةً منتخبة من هذاالبرلمان، كُلّ هذا لايوجد الشرعيّة.

فما آسهل فرض الدساتين و تزو ير الإنتخابات، و تزو ير الإستفتاءات، فالشكل شرعي، ولكن الجوهر غيرشرعي.

نفسُ الشيئ ينطبق على القانون... وهذه هي «فكرة القانون».

لابُدَّ فهمي و قناعتي – أنْ يكون القانون فيه جزء نابع من «طبيعة» المجتمع... كما ينبع الماء من مصدر طبيعيّ، لابُدُّ أنْ يكون جزء من الطبيعة البشريّة لمجتمع ما، كالماء الذي هو جزء من الطبيعة الجيولوجيّة، فكُلُّ مجتمع له «جيولوجيّاً»، في تراثه و بيئته و تاريخه و تكوينه النفسي و قيمه السلوكيّة والدينيّة والأخلاقيّة».

ب/ واقول: لستُ في صدر مناقشة كون التعريف: أنْ يكون جامعاً مانعاً, وليس من شكِّ في أنّ مثل هذا الكلام، فيه مِن دغدغة العواطف مافيه، وله من الإغراء البياني ماله.

و يبقى السؤّال الآهمّ: هل القضيّة قضيّة مبدأ وصلاح مبدأو سلامة مبدأ آم غير ذالك؟

و هل الدين وأعني به الإسلام بالذّات؟ هل هو شرط آساسيّ تتبعه الشروط الأُخَر كافّة؟ أم انّه لاينبغي أنْ يتعدّى الشرط الثانويّ في حياة المجتمع؛ شأنه شأن شرط: التراث، والبيئة، والتأريخ، والتكوين النفسي...

ثُمَّ، لِمَ مع توفّر تلك الشرائط، وفي بُلدان تُعتَبَر القمّة في العراقة، وفي القتعاد النظم الديمقراطيّة؛ لا تزال المأساة فيها هي المأساة ؛و لا اَقلّها الشعور بالمظلمة بن صفوفها.

و هذه بريطانيا،التي لا تزال تستعِرُبها نارُ الحقد والكراهية، بين طائفتين

مهمتين في شعبها، بين الكاثوليك والبروتستانت؛ ثم ماتعني عبارة «الجيش السرّي الارلندي»، والجيش مازال ماثلاً للعيان؟

على أننا لانُريد أنْ نقول: بعدم وجود ايجابيات في تلك البلدان، وخاصة في دنيا الكشوفات العلمية.

ولانسريسد من طرف آخر: أن نمجً لَ بندال ك المعسكر الإشتراكي المعسكر الإشتراكي المعسف ان هذا هو الشاني، حظم إرادة المجمع و إن التعسم إرادة أفراده المجمع المجمع عليها مجموعه اللبنات الآساس التي يقوم عليها مجموعه الله و واحدة من مآسيه الماثلة للعيان، مأساة «أفغانستان»، مثيلة مأساة آمريكا في فيتنام.

ولانُريدُ آنْ نقول: انّ تاريخ المسلمين، قد كان بمعزل عن تلك المآسي؛ و إنّها بالتأكيد: قد وقع فيه مايندَى له كُلُّ جبين، و هو مِمّّا ليس بخافٍ على المتتبع الخبير.

واِنّها الفارق بين الإسلام وغيره: هو انّ المآثم بين أتباع الإسلام إنّها هي وليدة الإخلال والإنحراف عن تطبيقِ أحكامه؛ بينا في أتباع غيره، إنّها هي بفعل مردوداتِ وضعيّةِ النظام ذاته.

-7-

أ/ و استمر سيادته يقول: «ولابُك آنْ يكون القانون فيه جزء وصفيّ، ولكته لابُك آنْ يكون السابقة، معبَّراً عن الإرادة العامة والمزاج العام للنسبة الغالبة في المجتمع، لإَنَّ الإجماع شبهُ مستحيل.

حتى في «الشرعية الثورية»، التي تأتي لِتُحَطَّم شرعية، وتُقيم شرعية جديدة، والتي تستهدف تغيير المجتمع، لابئة لكي تنجح آنْ تسكون ردَّ فعل لِيشاكلَ حقيقية، وآتية بحلول تُعبَّر عن العقل العامّ و الضمير العامّ، والإرادة العامّة لِإغلبيّة المجتمع... بصرفِ النظر عن «شكلِ التعبير»، الذي قد يكون ركيكاً أو بليغاً؛ ولكنّ، شرط البلاغة أساسيّ في «موضوعيّة التعبير».

ب/ و أقول فيا يبدو: انَّ الحُلْفَيَّة وراء مثل هذا التحليل، رُغمَ بريق،

ودِقَة اِصابته الهدف، في تشخيصِ مواطنِ الذاء، في تحرّكات السياسة والشعوب؛ إنّما القصور في تشخيص البديل، ولازال قائماً.

و يبدو أيضاً: انّه واجهة لتفكير ديمقراطيّ راَسماليّ، ولكنْ بشكلٍ معدّل؛ ورُبّها المناسب انّ يُقال عنه: انّه محسوب بحسابات المنطقة العربيّة.

ثُمَّ، أَمَا آنَ لنا أَنْ نقول: انّ الشرط الآساسي لشرعيّة آيّةِ سلطة، هو شرعيّة اللهدأ الذي تجعله قاعدة لحياة مجتمعها، في سلامته و شموليّته و إنسانيّته وكونيّته وغاياته؛ و هذا: هو المُهمّ والآهمّ، و هو الآول والآخر، و هل هولدى الحقيقة والواقع متوفِّر، في غير إسلام ربّ الآنام؟!!

---V---

أ رو مضى سيادته يقول: «فحين نتحدَّث عن سيادة القانون، فهذا عنوال عامٌّ جميل، لكن لايجب الإستسلام له.. مهما أحيط بشكليات القوانين: من توقيعات، و إقرارات، و استفتاءات، كُلّها جريحة و مُجرِّحة، بشكلٍ آوآخر. سيادة القانون هنانُكتة..

و هذا سرّرة فعلِ الشعوب، حين لا تطيع في أغلبيتها القوانين، وتُقابلها بسلبيّة هائلة، انها «تخضع» لها بحكم القوّة، لا بحكم إحترام القانون، «والخضوع» على العكس، يعلم الناس عصيان القانون، ولكنها لا «تطيع» إلا القوانين المعبّرة عن الإرادة العامّة والضمير العامّ... يطيعها حتّى المخالف لسها... ومن حقّه أن يدعو إلى تغييرها... وهل يفعل ذالك سلميّاً... بذالك انّه يعرف انّه و لوخالفها، فهي تعبير عن ضمير عامٍّ و إرادةٍ عامّة، ولاسبيلَ آمامه إلاّ آن يقنعُ الضمير العامّ والإرادة العامّة بأن يتغيّرا.

هذهِ الفجوة بين «روح القانون» المتصاعدة من هذه الينابيع، و بين «القوانين» النابعة من السلطة والقوّة وحدهما.. هي الفجوة الثانية بين الشرعيّة واللاشرعيّة.

و هي السبب في الزَّلازل و البراكين المفاجئة... و النهايات العنيفة... والاَخاديد التي تُشقِّق المجتمع الواحد، و تقطع سُبُل الحوار و التطوّر البناء المطرد. و هو اَمرٌ ادراكه مسالة حياتية ومصيرية للأُمة العربيّة، و هي في مرحلةِ انتقال حضاري متلاطمة الآمواج، لايعصمها من الغرق في دوّاماتها، إلاّ هذه الشرعّية الموضوعيّة بكُلِّ مستوياتها، وكافة وجوهها.

ب/ بلي والله.

الحضوع، وإنْ اتَّصف بلبوسِ القانون، فما هو بقانون؛ حيث «الحضوع على العكس، يعلِّم الناس عِصيانُ القانون».

والعصيان له أشكال وأشكال

الحضوع على المدى البعيد عِصيان، لِآنّ «المقهور مغلوب مسلوب»؛ والمسلوب يتخذ شتى الوسائل لاستعادة ِحقه؛ وإنْ هو فَشِل، فلا أقلّ من زرعهِ الألغام هنا وهناك.

تلك لَعَمري حكمة و ليست مجملة.

و جَزَى اللَّه من شخَّصها وخطَّها وكتبَها.

ثُمَّ هانحُنُ نلتقي والأستاذ على تِبيان مكمنِ الخطر، و بيتِ القصيد في ترانيمِ الصُّلَحاء، و مكسب للجرآة في حديثِ الشهر ذاكَ او أِنْ كنتُ لا أَتَفَق معه، في مقولة «المفاجئة»، و إنما هي سلسلة أحداث، و تطورات، محسوبة بحساب _إنْ لم تكن بالف— و حساب.

هانحن، آمام عنصر الرَّبط، بين ماكتَب، وبين مانُحن فيهِ مِن كتابة. السلطة و سيادة القانون.

وهما ليساموقوفين على حياة و مصير الأُمّة العربيّة فقط؛ و إنّما هما في الصميم من حياة الأُمة الإسلاميّة؛ بل، الإنسانيّة في كُلِّ مكان.

فالإهتمام مثلاً بنوعيّة السلطة، بشخصِ القائمين عليها، كسفاءةً ومسلكيّة ؛ لابمجرّدقيامها؛ ثُمّ النظر إلى خلفيّاتها و مبدئيّتها، بمعيارِ النظام الذي تسعى لتحكيمه، و مدى آحقيّته و صلاحيّته.

نعم، كانت تلك المسألة، وسوف تبقى هي المسألة الأهمّ؟

فالتوافق والتناغم، بين السلطة في سياسة حاكميها و مواقفهم؛ و بين الأُمَّة في سلوكِ أَفرادِها و مجتمعاتها، بما يستهدون به من قانون قوم، و شريعة مِعْسطاءَة، وتُراثِ حضاريّ مُنَقَّى، و تأريخ حقيقيّ مدروس، و بيئة يُحسَن تطويسغها،

وتثميرطبيعتها....

كُلُّ ذالك، باسم الدين نُعْلِن: كانَ ولازال، هو مشكلة المشاكل، التي مازالَ المناضلون الشُرَفاء، يعشقون المضِيّ في حَلِّها؛ و نيل مرضاة الله جرّاء معاناتها؛ ثُمَّ، بعدُ لاضيرَ إِنْ هُم قلوا بحساب الأعداد، و لم يُذكّروا في سِجِلَ ماتُعورف عليه من بطولات و مَكْرُمات.

بلي، السلطة ُ و شَخصُ القائم عليها بالخصوص، هما الأهمّ.

ماهي مواصفاته و استعداداته العلميّة و الخلقيّة؟

بل، من وجهة نظر الإسلام، ماهي مؤهلاته التَقَويَة، التي تشدّه في كُلِّ مايفعل؛ تشدّه إلى ملكوت ربّر الناس حين يتحكَّم برقاب النساس، ويتصدّى إلى الحكم بين عامّة الناس؟؟ من جمع للفيئ، وقتالٍ للعدّة، وتأمينٍ للشّبل، والآخذِ للضعيف من القويّ.

فواصلة الطريق.

-1-

بعد آنْ مرّت آيّام و آيّام.

و قام هذا اليومُ بالذات، يومٌ حديث تعود معه، إلى صدارة الأحداث، فاعلةً من جديد؛ مقولةُ «ولاية الفقيه»، كتعبيرٍ عن السلطة الشرعيّة و سيادة القانون، و كامتدادٍ تاريخيّ للإمامة و الإمام، في مقولات ِ الحلافة و خلافة الإسلام.

تُرَى، ماهو مقدار صِدق إسلاميتها؟ والضرورة لها بين حكوماتِ الساعة بالذّات؟ و هل هي المرصودة زمانيّاً في غيبة الإمام؟ و هل المسالة مسالة تسميةٍ، أمّ أنّ وراء الآسهاء مداليل و التزامات و غايات؟

و بكلمة محددة: هل يصلح الفقيه المرجع، أنْ يكون الأحق أو البديل أو المقابل، لما تُعورف عليه في قاموس السلطة؛ باسم: الملك، أوالرئيس، أو مجلس القيادة، وغير ذالك من تسميات.

أعودُ فأقولُ من جديد:

لعلَّ الحديثَ عن الإمامة حديثٌ يغلبُ عليه أنَّه مكرورٌ مُعاد، بين قابلِ به منافج عنه، و بين رادِّله معارضٍ فيه، و بين من يقفُ منه موقفاً آخر، هو بين هذا و ذاك.

و الحديثُ عن الولاية الفقهيّة، هو الآخر ليس بالجديد المُستحدَث، وإنّها له جذورٌ و جذور، غاية ما في الأمر، التطرّق إليه لم يكن بنفسِ المستوى، الذي أنيط بمواصلةِ البحث عن الإمامة.

بل، انّه كثيراً ما اتّخذ آسهاء أخّر، كالنيابة عن الإمام، والمجتهد العادل...

آمًا السبب، فأغلبُ الظنّ انّه يعود، إلى عنصرِ بَسَطِ اليد، العنصر الذي هوقليلُ الحصول؛ وأريُد بذالك: من زاو ية الواقع الإماميّ، واستلامه الحكم.

ذالك العنصر، القليلِ الحصول، كما يرويه لنا التأريخ الإماميّ، في سير حياة الخلفاء السياسيّة.

و على وجهِ الخصوص، بعد الدولة التي اَقامـها الرسولُ الكريم محمد «ص»، و اَقامَها من مثل الخليفةِ علي بن أبي طالب «ع».

نعم، غير انّ عدمَ سنوح الفرصةِ غالباً، لِعنصرِ بسطِ البد، أنْ يأخذَ مكانَه في دنيا الحكم والحُكَّام؛ فإنّ هذا وحده لايكني دليلاً، على نني صفة الشرعيّة، عن فلكيّةِ ولاية الفقيه، و عن كونها إمتداداً للإمامة.

ذالك، لِآنَ الآدِلّة في البدوس، جِدُّ متينة في القضاء بوجودِها، والحثَّ على ضرورتها، ناهيك عن الفترات حلى جزئيتها التي وُفِقِت لها.

بلى، قد يكون هناك نقاش في مفهوم بسط اليد، و حدود أبعاده، وأنواع مصاديقه، و مستوى التمكين فيه؛ و هل انه تحقّق في هذا الظرف أو ذالك، في هذا القطر او ذاك، من قبل هذه الحكومة أوتلك؟

بلى، فتلك مسألة أخرى، يُمكن حلُّها بالرجوع، إلى البحث الموضوعي

المقارَن، القائم على أُسُسٍ فقهيّةٍ مُعتَرَف بها، و في جوَّمنَ الحرّيةِ و الصراحة وبُعد النظؤبل وبعد جعلِ ابتغاء مرضاة الله نصبّ العين والعين.

-1-

صحيحٌ، قد يكون هناك نقاش، في حدود ولايةالفقيه، في آنْ تقف عند حدّ تبليغ الآحكام، و بتعبير سياسيّ معاصر، إلى ضرورة التفكين والسعي إلى استلام الحكم، بكُلُّ طريقٍ يؤدّي إليه، من دون قيدٍ أوشرط، إلاّ شرطاً أحلّ حراماً ، (وشرطاً حرّم حلالاً.

والحلُّ هنا، يُمكن أنْ يُعالَج على نفسِ الحَظ، الذي آشرنا إليه في مفهوم بسطِ اليد وسُلطتها.

آزاء تلك الصورة المختصرة المجملة، عن الإمامة والسير بها، حتى الولاية الفقهية؛ ولا جل عرض تلك الصورة بشكل أوضح، تتناسب و مانقدرُ عليه من فهم لها، و مايُتاح لنا من وقتٍ للخوضِ فيها، و مايتفق و الحاجة الماسة في أهم مدلولاتها.

آزاء مثل ذالك، عملتُ على وضع مثلٍ هذا الكُتيَّب، عسى آنْ أُوفَّق مُستقبَّلاً لإعطائهِ مايليق بهِ من بحث، و ماأكونُ فيهِ من ظرفٍ آقدرُ على خوضِ التجربة.

--۵--

و كلمةٌ آخيرةعن المنهج الذي سلكته في إعداده؛ فإنَّه يتلخَّص في:

آولاً: تقسيم هذا الكُتيّب —بعد التمهيد — إلى: فصولٍ ثلاثةٍ، وخاتمةٍ، ومجموعةٍ من الفهارس العامة.

ثانياً: تقسيم كُلِّ فصلٍ من تلك الفصول إلى حقول، تتناسبُ و مايتسع لِكُلِّ منها من بحث.

ثالثاً: التزام التدرّج الزمنيّ في ذكرِ المراجع ماأمكن، في النقل منها أو الإستشهاد بها.

ختاماً، نسألُهُ تعالى آنْ يوفَقِ الجميع، إلى مايُحِبّ ويَرضى، إنّه سميعٌ مُجيب؟



الفصل الأوّل

في: تعريف الإمامة



الحقل الآول:

في

تعريفها لغةً

و هومانأتي عليه مِن خلال:

أَوِّلاً: قُولُ ابن فارس

الإمام: كُلُّ مَنْ اقتُدِي به، و قُدِّم في الأمور، والنبي صلّى الله عليه وسلّم إمام الاَئِمة؛ والحليفة إمام الرعيّة، والقرآن إمام المسلمين(١).

ثانياً: قولُ الجوهري

الإمام: الذي يُقتدَى به؛ وجمعه: آيمة...(٢)

ثالثاً: قولُ الرّاغب الإصفهاني

[١-] الإمام: المُوتمُّ به، إنساناً كان يُقْتَدَى بقوله أوفعله - أوكتاباً؛ أوغر ذالك؛ مُجقاً أوْ مُثِطِلاً؛ وجعه: أيِّمة.

[ب-] و قوله تعالى: «يوم ندعوا كُلِّ أُناسٍ باِمامهم» (٣)؛ آي: بالذي يقتدون به: و قيل: بكتابهم.

١- معجم مقاييس اللّغة: ٢٨/١.

٢- الصحاح: ٥/٥٦٨١ ٢٢٨١.

٣- الإسراء، آية ٧١.

[ج -]وقوله: «واجعلنا للمتقين إماما» (١)؛ قال أبوالحسن: جمع إمام؛ وقال غيره: هو من باب دِرْمٌ دِلاص، و در وع دِلاص.

[د-]وقوله: «ونجعلهم آئيمّة» (٢)؛ و قال: «وجعلناهم آئمّة يدعون إلى

النار»(٣)؛ جمع: امام.

[هـ -]وقوله: «وكُلُّ شيئ آحصيناه في إمامٍ مُبين»(٤)؛ فقد قيل: إشارة إلى اللّوح المحفوظ(٥).

رابعاً: قولُ ابن منظور

[1] واَمَّ القومَ واَمّ بهم: تقدّمهم؛ و هي: الإمامة.

[ب] والإمام: كُلّ مَنْ ائتمَّ به قوم، كانوا على الصراط المستقيم، أوكانوا ضاليّن.

[ج] ابن الأعرابي في قوله عزّوجلّ: «يوم ندعوا كُلَّ أناس بإمامهم» (٦)؛ قالت طائفة: بكتابهم؛ و قال آخرون: بنبيّهم و شرعهم؛ و قيل: بكتابه الذي أحصى فيه عمله؛ و سيّدنا رسولُ الله، صلّى الله وسلّم، إمام أمّته، و عليهم جيعاً الإئتمام بسنّته التي مضى عليها.

[د] ابن سيده: والإمام: ما ائتُمَّ به من رئيسٍ و غيره؛ و الجمع: أَئِمَة...

واِمامُ كُلِّ شيئى : قَيِّمه و المُصلِح له؛ والقرآن: اِمام المسلمين؛ وسيّدنا محمد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: اِمام الآثمة؛ و الخليفة: اِمام الرعيّة، و اِمام

١ - الفُرقان، آمة ٧٤.

٣- القصص، آية ٥.

٣ - القصص، آية ٤١.

٤ ــ سورة ياسين، آية ١٢.

۵ المفردات في غريب القرآن: ص ٢٤.

٦_سورة الإسراء، آية ٧١.

الجند: قائدهم (١).

خامساً: قولُ الزمخشري

و من الجحاز.... وقوم البناء على الإمام: و هوالزّيق؛ وانشد التُوّزي: و خَلَّقته حتّى إذا تمّ واُستوى كَمُخَّه ِساقٍ اَوكَمَتْنِ اِســــامِ قَرَنْتُ بحقو يهِ ثلاثاً فلم يُرغ عنالقَصدِ حتّى بُصَّرتْ بدِمامٍ؛ يعني: انّه نفذ في الرميّة فتلطّخ بالدّم، وحفظ الصبيِّ إمامُه(٢).

سادساً: قولُ الفيروزآبادي

[۱] و اَمّهم و بهم: تقدّمهم؛ و هي: الإمامة.

[ب] و الإمام: ما ائتُمَّ به، من رئيس اَوغيره؛ (ج): اِمامٌ، بلفظِ الواحد، وليس على حدِّ عَدْلٍ؛ لِآنَهم قالوا: اِمامان؛ بل، جمعٌ مُكَسِّر، و آيِمَة واَئمَة شاذّ...(٣).

سابعاً: قولُ الجُبَعِيِّ العامليّ

قال علي بن محمد بن الحسن بن زين الدين الجُبَعيّ العامليّ: تعقيباً على قول الفيروزآبادي.

قال: آقول من الكلماتِ مايكونُ صيغة المفرد،والجمع فيه واحدة؛ و من ذالك: فلك، و هجان.

فجعلَ الفرقَ بينها: بآنْ يكونَ ضمّةُ فُلك، إذا كان مفرداً؛ كضمّةِ قُفْل؛ وإذا كان جعاً: كضمّة أشد.

و كسرة هِجان: اِذَا كَانَ مَفَرَداً، كَكُسَرَةِ عِنَانَ، وَاِذَا كَانَ جَمَعاً كَكُسَرَةً رِجَالَ.

و اِمام هنا: من هذا انقبيل، كسرةُ مفردهِ ككسرة عِنان وحزام؛ وكسرة جمعه، ككسرة رجال و نحوه.

١- لسان العرب المحيط: م ١ ص ١٠١-١٠٢.

٧ - أساس البلاغة: ص ٢١.

٣- القاموس المحيط: ٧٧/٤.

و قوله: و ليس على حدَّ عدل؛ يُريدُ به، انَ إماماً، ليس من قبيل عدل؛ فإنّه يُقال فيه: رجلٌ عدلٌ، و امراة عدل، و رجلان عدل، و رِجال عدل؛ فيوصف به الجميع، و يُحمَل عليه بصيغةٍ واحدة.

و إمام إذا ثُنِّي قيل: «إمامان»،و لم يقولوا في التثنبة إمام، كما قالوا في المفرد والجمع، فيكون إمام في حال الجمع، جمع تـكسير، بالإعتبار المذكور.

و لآيُنافي هذا قولهم: عدلان وعدول، لِآنَ المراد آنَ كونه بصيغةٍ واحدة: يصحّ حمله على جميع ماذُكر؛ بخلاف إمام، فإنّه لايُطلقَ الاّ في الإفراد والجمع دونً التثنية، فعُلِمَ انّه جمع؛ و ذالك لايُنافي جواز تثنيته وجمعه(١).

ثامناً: قولُ الآب معلوف

الإمام: للمذكّر والمؤتّث؛ (ج): آيمة وآئمة: مَنْ يُؤتّمَ به؛ آي: يُقتدَى به الممنّعَتَلَ على البناء لِيُبْنَى مستقدماً.

الإمامة: الرئاسة العامة (٢).

تاسعاً: قولُ مجمعيّى اللّغة

الإمام: مَنْ يُقتَدَى به وُ يؤتَمَ؛ و منه: آمام الصلاة، يُطلَق على: المذكَّر، والمؤتَّث؛ و قد يُقال: امراَة إمامة، على الوصفيّة، والأرجح الإسميّة.

والإمام: قَيّم الآمر والمُصلِح له؛ و منه يُقال: الخليفةُ اِمامُ الرعيــة، والقائدُ اِمامُ الجند، والدليلُ اِمام السَّفَر، والحادي اِمام الابل.

والإمام: الرئيس.

والإمام: القُرآن الـــكريم؛ وبه فُسِّر قوله: «و كُلُّ شيئٍ آحصيناه في إمام مُبين» (٣).

والإمام: الشّرع.

١ - الدرّ المنثور: ٢٦٨/١.

٢ المنجد في اللغة: ص ١٧.

٣ ــ سورة ياسين، آية ١٢.

والإمام: الكتاب الذي تُدَوَّن الملائكةُ فيه اَعمالُ الإنسان؛ و في القرآن الكريم: «يوم ندعوا كُلُّ أُناس بإمامهم» (١).

والإمام: المثال يُحتَّذِّي؛ قال لبيد:

أبوه قبله وأبوأبيه بنوا مجد الحياة على إمام

والإمام: خشبة آو خيط يُمَدّ على البناء فيُبنَى عليه، و يُسَوَّى عليه ساف البناء [الساف من البناء: الصق من اللبن آو الآجر في الحائط]؟ يُقال: قوَّمَ البناء على الإمام.

والإمام: وَتَرُ القوس.

والإمام: الطريقُ الواضح؛ و به فُشِر قولهُ عزَّوجل: «واِنّهما لَبِامِامٍ مُبين»(٢)ه[الضمير في اَنّهما يُشير اِلى قوم لوط ٍ وأصحاب الآيكة].

والإمام: القدر الذي يتعلَّمُه الغلامُ كُلَّ يومٍ في المكتب؛ يُقال: حفظَ الصبتُّى إمامه.

و في الإصطلاح العلمي Standard أصدق مقياس التُقِقَ عليه لِضبطِ الوحدات المُتداولة أولِقياس الأشياء أوالصفات؛ (ج): أئيمة وأيمة ، بقلب الهمزة ياءً لِيُقلِها؛ وفي القرآن الكريم: «فقاتلوا أيمّة الكفر» (٣).

وجاء في القاموس: انّ إماماً يأتي جمعاً (بلفظِ الواحد)؛ وقال أبوعبيدة ــفي قوله تعالى :((واجعلنا للمتقين إماماً))(٤)---:هو واحدٌ يدلُّ على الجمع؛ وقال غيره: هوجع آمُّ.

الإمامة: الخلافة: وهي الرئاسةُ العامّةُ للمسلمين.

والإمامة: منصب الإمام (٥).

١– سورة الإسراء، آية ٧١.

٧- سورة الحجر، آية ٧٩.

٣ ـ سورة التوبة، آية ١٢.

ع ـ سورة الفرقان، آية ٧٤.

^{0 -} العجم الكبير: ١/١٨٤ - ٤٨٧ «باختصار».

عاشراً: وأخيراً

فليس بين جميع المعاني المُعطاة إلى كلمة الإمام؛ ليس بينها كبيرُ فرق، خاصّةً إذا نُظِرَ إليها من زاوية المفهوم والمِصداق؛ و من زاوية إمكانيّة تكثّر وتعدد المصاديق في المفهوم الواحد، بتعدد اللِحاظات التي يُنظَر إليها من خلاله.

و لعلَّ المفهوم بمكن تحديدُهُ بعبارة: المِثالُ يُحتَّذَّى.

و لعلَّ المصاديقَ يُمكن إدراجُها تحت قائمة: الكتاب الكريم بلحاظ، والخليفة بلحاظِ آخر، والطريق الواضح بلحاظِ ثالث، و هكذا إلى بقيّة الآمثلة والمصاديق.

الحقل الثاني:

في

تعريفها اصطلاحا

و هو مانأتي عليه باختصارٍ من خلالِ مايأتي: 1. الوجهة الإماميّة

-1-

و لَعَلَ آدَقَ نصَّ يُعبِّر عن حقيقتِها و مدلولها لديهم هو المروي هكذا: «أبو محمّد القاسم بن العلاء —رحمه الله— رفعه، عن عبدالعزيز بن مسلم قال: كُتا مع الرّضا عليه السلام بمرو، فاجتمعنا في الجامع يوم الجمعة في

مسلم قال: كُنّا مع الرّضا عليهالسلام بمرو، فاجتمعنا في الجامع يوم الجمعة في بدء مَقْدَمِنا، فأداروا أفَرَ الإمامة، وذكرواكثرة اختلاف الناس فيها.

فدخلتُ على سيّدي عليه السلام، فأعلمته خوض الناس فيه، فتبسّم عليه السلام ثُمَّ قال:

يا عبد العزيز! جَهل القومُ و خُدِعوا عن آرائهم؛ إِنَّ الله عزَّوجل لم يقبض نبية صلّى الله عليه و آله، حتى أكمل له الدين، و أنزل عليه القرآن فيه تبيانُ كُلّ شيّ؛ بيّن فيه الحلال و الحرام، و الحدود والآحكام، و جميع ما يحتاج إليه الناس كَمْلاً؛ فقال عزّوجل: «مافرطنا في الكتاب من شيء» (١)؛ و أنزل في حجّة الوداع ــو هي آخر عمره صلّى الله عليه و آله-: « اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممتُ عليكم يعمتي و رضيتُ لكم الإسلام ديناً » (٢)، و أمرُ الإمامة من تمام الدين.

و لم يمض صلّى الله عليه وآله، حتّى بيّن لِأمّته معالمَ دينهم، وأوضح لهم سبيلَهم، و تركهم على قصدِ سبيلِ الحقّ، و أقام لهم علياً عليه السلام عَلَماً وإماماً، وما ترك [لهم] شيئاً تحتاج إليه الأمّة إلاّ بيّنه؛ فمن زَعِم أنّ الله عزّوجل لم يكمّل دينه، فقد رَدّ كتابَ الله، ومن رَدّ كتابَ الله فهو كافر به.

١ ــ سورة الأنعام، آية ٣٨.

٢ - سورة المائدة، آية ٣.

هل يعرفون قدرَ الإمامة و محلّها من الأُمّة، فيجوز فيها اِختيارهم؟ اِنّ الإمامة اَجلُّ قدراً، و اَعظمُ شأناً، و اَعلى مكاناً، و اَمنع جانباً، و اَبعدُ غوراً، من اَنْ يبلُغَها الناسُ بعقولِهم، اَو ينالوها بآرائهم، اَو يقيموا اِماماً باختيارهم.

إِنّ الامامة خصّ الله عزّوجل بها إبراهيم الخليل عليه السلام، بعد النبوّة، و الخُلّة مَرْتِبة ثالثة؛ و فضيلة شرّفه بها، وآشاد بها ذكره؛ فقال: «اتّي جاعلك للناس إماماً» (١)؛ فقال الخليل عليه السلام سروراً بها: «ومِنْ ذُرِّيَّتِي»؟ قال الله تبارك و تعالى: «لاينالُ عهدي الظالمين» (٢). فأبطلت هذو الآية إمامة كُلّ ظالم إلى يوم القيامة، و صارت في الصفوة، ثُمّ أكرمه الله تعالى، بآنْ جعلَها في ذرّيتُه أهل الصفوة والطهارة؛ فقال: «و وهَبْنا له اسحاق و يعقوب نافلةً و كُلاً جعلنا صالحين و جعلناهم أئمة يهدون بآمرنا و أوحينا إليهم فعلَ الخيرات و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة و كانوا لنا عابدين» (٣).

فلم تزل في ذريته، يرثها بعض عن بعض، قَرْناً فَقَرَناً، حتّى ورَّبها الله تعالى النبي صلّى الله عليه و آله؛ فقال جَلّ و تعالى: «إِنَ آولى الناس بإبراهيم للّذين اتبّعوه و هذا النبيّ والذين آمنوا و الله ولي المؤمنين»(٤)، فكانت له خاصّة؛ فقلّدها صلّى الله عليه و آله علياً عليه السلام، بآمر الله تعالى على رسيم ما فرضَ الله، فصارت في ذُرّيته الأصفياء، الذين آتاهم الله العلمّ والإيمان، بقوله تعالى: «و قال الذين أوتوا العلمّ والإيمان لقد لبثتم في كتابِ الله إلى يوم البعث»(۵)؛ فهي في ولدِ عليّ عليه السلام خاصّة، إلى يوم القيامة، إذْ لانبيّ بعد عمدٍ صلّى الله عليه و آله؛ فن أين يختارُ هؤلاء الجُهّال؟

إِنَّ الإِمامة هي: منزلة الآنبياء، وارْثُ الأوصياء؛ إِنَّ الإِمامة: خلافةُ

١ – سورة البقرة، آية ١٢٤.

٢ - نفس السورة السابقة.

٣- سورة الأنبياء، آية ٧٣.

٤ – سورة آل عمران، آية ٦٨.

۵- سورة الروم، آية ۵٦.

إِنَّ الْإِمَامَةَ زَمَامُ الدين، و نظامُ المسلمين، وصلاح الدُّنيا، و عزَّا لمؤمنين. إنَّ الإِمامة: أشَّ الإِسلام النامي، و فرعه السامي...»(١).

-Y-

و بعدُ، فإنّ جوابَ الرضا مِن آهل البيت، بعد تمامه أعلاه؛ يُعتَبَر بحقٍ اللّوحة الكاملة، والمصدر الآساس لِكُلِّ تعريف، يرد عن مفهوم الإمامة، من وجهة النظر الإسلامية؛ إنْ لم يكن لِكُلِّ مايتعلّق بالإمام، الذي هو جوهر موضوعها...

نعم، إنّ جميع التعاريف، التي قيلت و تُقال؛ على الأقلّ، منذ عهدِ الرِّضا حتّى اليوم، وأغلب الظنّ حتى الغد، لاتخرج عن ذالك الإطار، والحدود التي رسمهالها؛ وذالك من قبيلِ قولِ العلاّمة الحِليّ «إنّها رئاسة عامّة في أُمورِ الدُّنيا لِشخص من الأشخاص، نيابةً عن النبيّ (ص)»(٢).

<u>-۳-</u>

نعم، وإنّ النصّ بتمامه، هو المَدرَك كما سنرى تِباعاً، ليس لمصطلح الإمامة فقط، وإنّما يصلح لإَنْ يُتّخَذ هَدياً إلى: النصّ على ضرورتها، والتّاكّد من وجوبها، و موقعها من الشريعة كَكُلّ، ثم ماهي شرائطها؛ و بالتالي مَنْ هو الذي تنطبق عليه.

بل، هو ايضاً المدرك إلى: غير ذالك مِن مباحث، تتَصِل بالإمامة والإمام؛ تلك المباحث التي يُعَدّ على بن اسماعيل بن ميثم التمار، كما هو المشهور، وقل من آلف فيها (٣).

١- الأصول من الكافي: م ١ ص ١٩٩-٢٠٠؛ حديث ١،من باب «نادر جامع في فضل الإمام و صفاته».

٧ - كتاب النافع يوم الحشر: ص٦٩.

٣- ينظر: الفهرست: ص ٢٢٣.

ب. الوجهة غير الإماميّة

يذهب الدكتور أحمد محمود صبحي: إلى أنّ المسلمين من أ هلِ السنّة، لايُفَرّقون بين لقب الخليفة والإمام، فكلاهما يُشيرُ إلى شخصِ واحد(١).

يقُولُ ابن خلدون : و إِذْ قد بيّنا حقيقة هذا المنصب، وانّه نيّابة عن صاحبِ الشريعة، في حفظِ الدين و سياسة الدنيا؛ به تُسمّى خلافة وإمامة؛ والقائم به خليفة وإمام(٢).

و يذهب الماوردي إلى نفس الرأي حين يُعرِّف الإمامة باَنَّها: خلافة النبوّة في حِراسة الدين، و سياسة الدُّنيا(٣).

و يتابعه رشيد رضا فيقول: الحلافةُ و الإمامةُ العظمى و إمارةُ المؤمنين، ثلاثُ كلمات معناها واحد(٤).

و يُفَسِّر الشيخ اَبوزُهرة الترادف بين اللفظين بقوله: المذاهب السياسية كلها تدور حول الخلافة، وهي الإمامةُ الكبرى؛ وسميّت خلافة: لأنّ الذي يتولاّها و يكون الحاكم الأعظم للمسلمين، يخلف النبيّ في إدارة شـوّونهم؛ وتُسَمَّى الإمامة، لإنّ الخليفة كان يُسمّى إماماً، و لإنّ طاعته واجبة ، ولأن الناس كانوا يسيرون وراءه، كما يصلّون وراءمن يؤمّهم الصلاة»(٥).

ج. الوجهةُ التوفيقيّة

-1-

بمعنى: التوفيق بين تلكم الوجهتين، و مايُماثلها من جِهات، و ذالك من خلال النظر لمنصب القيادة بعد النبي، من حيثُ كونُها مفهوماً تخدمه الفاظ

١ – نظرية الإمامة: ٢٠.

٢ – المقدّمة: ص ١٣٤.

٣- الأحكام السلطانية: ص ٣.

٤ – الخلافة أو الإمامة العظمى، بواسطة كتاب نظرية الإمامة: ص٧٠.

٥ ــ المذاهب الإسلامية: ص ٣١.

-مصاديق- متعدّدة، بلِحاظات عِدّة و من زوايا مختلفة؛ و من خلال جعلِ الهدف و راء كُلِّ رأي، هو ابتغاء رُضا الله و امتثال آحكام شريعته.

و بالتالي، فإنّ لفظَ الإمامة و الخلافة و الإمارة، كلها و مايماثِلُها، إنْ هي أُخِذَت بحسب مُعطياتها، المستفادةُ من مخزونِ اطلاقها؛ هي من قبيل:عباراتُنا شتى وحسنك واحد.

— Y —

و ليس بعد ذالك من بأس: أنْ تُقَسَّم الإمامةُ إلى إمامةٍ كبرى — أوعظمى —، وإمامةٍ صُغرى؛ و لابأس من توسيع دائرة الحلافة، لتعميم السلطة الزمزية، إلى القيام بمهمة استنباط الأحكام الشرعية، من اَدلتها التفصيلية؛ ثم، كيف يتأتى ليمسلم، يُحكِّم الشريعة في كُلِّ مناحي الحياة؟ كيف يتأتى له، أنْ يفصِل السلطة الزمنية، من تبعات المسؤولية الدينية، و مداركها العقيدية والفقهية؟

كما أنّ الإمامة الشرعيّة: لم تكن مهمّةً سائبةً، مقطوعةَ الصِلّة بالشريعة، و إنّما هـي خـلافـة مـن – وعـن – صاحـب الـرِسالـة؛ و أنّها إمارة، ولكن على المؤمنين والمسلمين، وكل من يكتسب حقّ المواطنة في الدولة الإسلامية، حيثُ الإمام يأمر فيُطاع، و انّها قِيادة، بكُلِّ ما لهذهِ الكلمة من معنى، سواء في القضايا التنفيذيّة أم القضائيّة أم التبليغيّة.

التبليغيّة، التي قد يُقال عنها التشريعيّة، باطلاقات مجازية.

والآ، فِانَ المشرّع هو الله وحده لاشريكَ له، لاينازعه في ذالك نبيّ ولاوصىّ، ولا أيّ إنسان، مهما كانت منزلته وعَلَتْ رُتبته.

<u>-{-</u>

نعم، إنّ الإمام هومَنْ –وما– يُقتَدَى به.

و انّ الإمامة: هي ذالك الفلك، الذي يدور فيهاالإمام، أو مَنْ يسير في خطّه، مهما صَغُر أوكــُـبْر، بفعلِ الظروف المواتيةِ وعدمها، لتنفــيذ شرائطها ومحتوياتها؛ وهي بالتالي من قبيل المفهوم، الذي تندرج تحته سائرُ المصاديق، التي

يتحرّك عليها الإمام، لِتتحقّق فيها متطلّبات القيادة؛ سواء في إفهامه الشريعة للناس، أم في استنباطه بجهدٍ او غيرِ جهد الأحكام الجديدة على ضوئها، أم في العمل على تنفيذها و حمايتها؛ و لعلَّ نظرةٌ واحدةٌ، إلى نَبْتِ الآيات التي وردت فيها كلمهُ الإمام والآئمة، و تتبّعها من خلالٍ ورودها في السنّة المطهّرة، يؤكّد صحّة مانذهب إليه.

<u>-۵</u>

و آخيراً، هل صحيح مايقوله الدكتور صبحي محمود، كما يفهم من منطوق قوله: «إنّ المسلمين مِن آهل السنّة، لايُفرّقون بين لقبِ الخليفة و الإمام، فكلاهما يُشير إلى شخص واحد»؟

هل صحيح ماً يقوله الدكتور، كما يُفهم من منطوق كلامه ذاك؛ بآنَ المسلمين من آهل الشيعة ؟ وكان الحقّ آنْ يُقال عنهم: هم اَ هل سُنّة الرسول ...

هل صحيح مايقوله: انّهم يُفرّقون بين الحلافة و الإمامة، وذاك إمامهم الرّضا عليه السلام، سبق منه القول: «انّ الإمامة خلافة الله، و خلافة الرسول صلّى الله عليه و آله...»؟

أَمْ أَنَّ النِقاش الحقيقيّ؛ و السؤال الواقعيّ: مَنْ هو الإمام و الحليفة، في لياقته و توفّر شرائط الإمامة، كما أرادها الله على لسانِ رسولِ الله، و بمعيارِ سلوكِ محمّدٍ نبى الله؟

الفصلُ الثاني في: الإمامة والنبوّة



الحقل الأوّل:

فىي

إمتدادية الإمامة

وهو مانأتي عليه مِن خلال مايأتي:

أَوِّلاً: العصمة لا الإيحاء

بمعنى: «انّ الإمامة إنْ هي إلاّ امتداد للنبوّة، من حيثُ وظائفُها العامّة، عدا مايتصل بالوحي، فإنّه من مختصّات النبوّة، وهذا الجانب لايستدعي العُصمة بالذّات، إلاّ من حيثُ الصّدق في التبليغ، وهو متوفّر بالإمام...»(١).

ذالك، لِآنَ «الإمامَ حافظٌ للشرعِ كالنبيّ، لاَنَّ حفظَه مِن أظهر فوائدِ امامته، فتجبُ عصمتهُ لذالك، لإنَّ المراد حفظهُ عِلماً و عملاً، وبالضرورة لايقدر على حفظهِ بتمامهِ إلا معصوم؛ إذْ لاأقلّ مِن خطأ غيره، ولو اكتفينا بحفظِ بعضهِ، لكان البعضُ الآخر مُلغَى بنظرِ الشّارع، وهو خلافُ الضرورة، فإنّ النبيّ قد جاء لِتعليم الآحكام كُلِها و عَمِلَ الناسُ بها على مرورِ الآيّام»(٢).

عِلماً، بأَنَّ المقياس في العصمة إجمالاً: هو عدمُ الإفتراق عن القرآن(٣)، نيَّةً وقولاً وعملاً...

ثانياً: الحفظُ لاالتشريع

اِنَّ المقصود بالإمتداد اِمامياً: هو في مسألة حفظِ الشريعة ليس اِلاَ، بكُلِّ مالكِلمة ِالحفظِ من دلالة، في سِعتِها و شموليّتها و ديمومتها.

واِنّ اِفادة القيام بالتشريع، لم يكن مطلوباً من الإمتداد هنا اَبداً، كيف، و اَنّ التشريع هو من مهمّة الخالق القدير المتعال فقط.

اَمّا تلك المسائل الشرعيّة، التي يُجيب عنها الإمام، في مختلف جوانب الحياة، وخاصّة في القضايا المستجَدّة؛ فهي لا تعدو كونُها مصاديقَ لإحكامٍ، سبقَ

٣- ينظر: الأصول العامّة: ص ١٨١.



١ – الأصول العامة: ص ١٨٧.

٢- ينظر: دلائل الصدق: ١٠٥/٣.

الإنتهاء ُمن صدورها، و إبلاغها، من قبل النبيّ «ص» في حياته.

نعم، الإمامُ المنصوصُ عليه مِن قبل النبتي «ص»، هو الفقيه الوحيد، الذي لايَرق إليهِ الشك، في واقعيّةِ إجابته ليما يُريده الله، وجاءت به رسالة رسوله؛ و انّه و كذا كُلّ الأئمة الإثني عشر الوحيد بعدالنبتي، الذي لايْقال بحقّهِ اجتهدَ فأخطأ.

وذالك، لِتماميّة و كماليّة ملكّته و فقاهّته؛ الآمر الذي يُبرِّره: التخويلُ المنصوصُ عليه من قبلِ صاحب الرِّسالة، والنسبُ الطاهرُ الذي يوصِلهُ به، والتربية الإسلاميّة النبويّة التي عاشها؛ ناهيك عن مطابقةِ واقعه الحياتيّ، بكُلِّ سنيِّه وظروفه، للخطِ القرآني بِكُلِّ اَبعاده وحقائقه؛ ذالك الواقع الصدوق، المرويّ بواسطة ثُقاةٍ عُدول، عُرفوا بتقوى الله...

وبالتالي، فإن مايُقال بحقّه: من كونه مجهداً؛ فهو في الوقت الذي يُبرزكونَه غيرَ مُشرِّع، والاَمر في ذالك حق ومقبول؛ غير آنه من جهة ثانية: لاينطبق والواقع الفعلي للإمام؛ حيث انه لم يُنقل عنه: «انه تَلْكَأُ أو تكلَّف آورُدَ عليه، في الإجابة عن آيِّ سؤال وجِّه إليه؛ رُغم انّ البعض من الآئِمة، تصدى عليه، في الإجابة عن آيِّ سؤال وجِّه إليه؛ رُغم انّ البعض من الآئِمة، تصدى للمرجعيّة، و هوا ابنُ سبع سنين؛ نعم، «الفارق: انّ النبيّ يتلقّى الوحي من الساء، وهؤلاء يتلقّون مايُوحَى به إلى النبيّ، من طريقه «ص»، وهم مُنفردون بموفة جميع الاحكام» (١).

وهاهو عبدالرّحان بن محمد الحنني البسطامي يتحدّث عن الصادق فيقول: «ازدَحَم على بابه العلماء، واقتبسَ من مشكاة أنواره الأصفياء، وكان يتكلّم بغوامضِ الأسرار، وعلوم الحقيقة، وهو ابنُ سبع سنين...»(٢)

ثالثاً: مُستوى التخويل

بمعنى: أنّ الرسول «ص» هوالوحيد المحوّل بالا تَصال بالله؛ ولكن، طبعاً عن طريق الوحي المقدّس، ذا الواقع الملائكيّ ...

١ ــ الأُصول العامة للفقه المقارَن: ص ٥٩٥.

٢- مناهج التوسل: ص ٢٠٦؛ و يُنظرفيا يخصّ الإمام الجواد: الصواعق المحرقة: ص ٢٠٤.

بمعنى: انّ الإمام «ع»، هوالوحيد المخوّل بالا تصال بالله؛ ولكن، طبعاً عن طريق الرسول المخلّد، ذا الواقع المرئيّ، إنْ مباشرةً، وإنْ عن أبيه عن جدّه بصورة غير مباشرة إليه.

وذالك، إنمّا كان و يكون، بسبب من وجوب عدم الفصل بين القيادة والقاعدة، سواء في زمن النبوّة أم لما بعدها من أجيال، وحتى قيام الساعة(١).

ولوجوب المطابقة بين الواقعين، النـــظريّ والعمليّ؛ المصدَّقين لمفهوم خاتميّة الرُّسل ورسالة الاِسلام، بعد مجــيُّ كلّ الاَديان التي سبقت آخِر الاَديان.

كيف لا، و انّ جميع الآحكام، المروية عن أهل البيت، إنما مردّها بالانُحرة إلى النبيّ، حيث انّ كلّ واحدٍ منهم، إنما ينقل عن أبيه عن جدّه، عن رسولِ الله(٢).

١- 'ينظر من مثل: صحيح مسلم: ٣/٦-٤.

٢ ـ يُنظر: رجال النجاشي: ص ٤٥٥: ترجمة محمدبن عذافر .

الحقلُ الثاني:

في

النص على الامام

آقول: النص على الإمامة والإمام؛ لإنتي أريد آنْ آنجاوز بذالك ماقيل: بعقها مِن آدِلة عقلية، و ماهي الفِرق التي تذهب إلى ذالك، والتي لا تُقِر بوجود آو وجوب تلك الآدِلة؛ وإذا كانت الإشارة تكني في هذا المقام فيكني آنْ أَنْقُل كلام الدكتورة سميرة مختار الليثي: «ترى الغالبية العُظمَى من الفِرق الإسلامية: وجوب الإمامة، عدا فرقة الخوارج النجدية، وأتباع هشام الغوطي من المعتزلة؛ وترى الشيعة الإثناعشرية، والإسماعيلية، وجوب الإمامة عقلاً على الله...»(١).

أَوِّلاً: النصوص العامَّة

حيثُ ورَدَتْ هناك مجموعةُ الرّوايات، التي تقضي بكون الأئمة هم إثناعشر، يبدّأُونَ بالإمام علي بن أبي طالب، ويختتمون بظهورِ القائم المهديّ(٢). ثانياً: النصوص الخاصّة

وآعني بها: تلك الروايات التي تنص، على كل إمام امام بالاسم؛ والتي منها:

«... قال: صدقت، فأخبرني عن وصيّك من هو؟ فما مِن نبيِّ الآله وصيّ، وانّ نبيّنا موسى بن عمران أوصى يوشع بن نون؟ فقال: إنّ وصيّي علي ابن آبي طالب و بعده سبطاي الحسن والحسين، يتلوهم تسعة أئمة من صُلب الحسين؛ قال: يامحمدُ: فسمَّهم لي؟ قال: إذا مضى الحُسين فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ

١- يُنظر: جهاد الشيعة: ص ٢٠٠؛ و يُنظر للتوسع مِن مِثل: نهاية الإقدام في علم الكلام:
 ص ٤٨٢، ومحصَّل أفكار المتقدِّمين والمتأخرين: ص ١٧٦، ونظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية: ص ٨٨-٩٩.

Y— ينظر من مثل: صحيح البخاري: 1/4، و صحيح مسلم: 7/7— 3، و ينابيع المودّة: -9/۷ — 9.

فابنه محمّد، فإذا مضى محمّد فابنه جعفر...»(١).

- Y -

و بعدُ؛ فلين كانت النصوص تلك، يُرجَع بها إلى زمن النبيّ، والتي صدرت منه قُدّس سره، قبل آنْ يولد مثل الإمام السجاد والباقر والصادق، وقبلَ آنْ يتسلّم كلُّ واحدٍ منهم زمام الإمامة.

تلك النصوص التي تُعتَبر روايتها مِن آسرار الشريعة، ومن عظيم السيقيّاتها الغيبيّة...

فهناك شهادات شخصية أخرى، من أناس عاصروهم، قامتْ قائمتها على اَساس، من المشاهدات العينية، والمعايشة الحياتية الفعلية؛ تلك الشهادات التي تكشف عن صِدقو و واقعية، تمتعهم بجميع مختلفِ أبعاد الإمامة، و مؤهلات الإمام.

− ٣ **−**

آعني: مثل تلك الشهادة التي قيلت في حق الصادق «ع»، والتي ذكرها لنا أبو زكريًا، محيي الدين بن شرف؛ حيث يقول: «واتفقوا على إمامته وجلالته..»(٢)

وقالها مِن مثل المنصور الخليفة العباسيّ: «هذا الشجى المعترِض في حلقى، مِن أعلم الناس في زمانه، وإنّه مِمّن يريدُ الآخرة لاالدّنيا»(٣).

وقالها أيضاً نفس المنصور، حينها توفّي جعفر بن محمد؛ قال: «إنّه ليس من أهلِ بيت النبوّة إلاّ وفيهم محدِّث، ولقد كان جعفر بن محمد هو محدِّثنا، لقد كان مِمَّن قال اللّهُ فيهم: «ثم أورثنا الكتابَ الذين اصطفينا مِن عبادِنا»(٤)؛ وفكان

١- ينظر من مثل: ينابيع المودّة: ٩٩/٣ - ٩٠، والفصولُ المهمّة لابن الصبّاغ المالكي: ص
 ٢٩ - ٣٠٠ - ٣٠

٢- تهذيب الأسماء: ١٥٥/١.

٣– تأريخ اليعقوبي: ١١٧/٣.

٤ – سورة فاطر، آية ٣٢.

مِمّن اصطغى الله، وكان من السابقين بالخيرات»(١).

1 — تأريخ اليعقوبي: ١١٧/٣.

الحقلُ الثالث: في نقطة الإفتراق وهومانأتي عليه من خلال:

أوّلاً: تشخيص النقطة

ولكن، مع كُل الذي مَرَّسابقاً و رُبَها لاِسَباب من بعضها، مجاراة السلطة الحاكمة؛ نَجِد مِن غيرِ الإماميّين مَنْ يذهب إلى: أَنَّ الإماميّة ينتهون في دعوى الإمتداد للنبوّة، إلى المهمّة التشريعيّة لا التبليغيّة، وهذا ماسبق أَنْ عَرَضنا القولَ فيه، بشيئ مِن التفصيل أيضاً؛ في كتاب: دورالصادق في إمامة الإسلام والمسلمين.

ونجد منهم مَنْ يذهب إلى آنّ الإمامة خاصّة بالاُمورالدينيّة، دونالسلطة الزمنيّة، ومنهم مَنْ يذهب إلى آنّها من فروع الدين، وليستْ من أصوله.

وهاهو الشيخ آبو زُهرة يقول: «الإمامةُ عقيدةٌ دينيّةٌ، وليست آمْراً دُنيَوّيّاً»(١).

بينها يقول ابن خلدون— مُعَبِّراً عن رأي غيرِ الإماميّة—: وقُصارى آمر الإمامة: آنها قضيّة مصلحيّة اِجتماعيّة، ولا تلحق بالعقائد» (٢).

ثانياً: مناقشة اَبو زُهرة

امّا للإجابة على مايراه آبو زهرة، فيبدو لي آنّ مناقشة أستاذنا السيد محمدتتي الحكيم له، هي خيرُ مايُقال في هذا المقام؛ حيثُ يقول: آمّا الدعوة الثالثة: وهي دلالته على إمامة الفقه لاالسياسة، فهي مالاآعرف لها وجهاً، يُمكن الركون إليه، لافتراضها فصل السلطتين الدينيّة والزمنيّة عن بعضها. مع آنّ الإسلام لايعترف بذالك، لما فيه من تجاهل لوظائف الإمامة، وهي إمتداد لوظائف النبيّ، إلاّ فيا يتصل بعالم الإتّصال بالساء، وبخاصة فيا يتصل في

١ – الإمام الصادق: ص ١٨٨.

۲ – مقدّمة ابن خلدون: ۱۰٤٦/۳.

الشؤون التطبيقية.

لإنَّ الفكرة —ايَة فكرة — لايكني في تحقيق نفسها، أنْ تُشرَّع وتعيش على صعيدٍ من الورق؛ بل، لابُدُّ أنْ تضمن لها تطبيقاً تتلاءم فيه الوسائلُ والآهداف، وإلاَّ لما صحَّ نسبة النجاح لِتَجربتها. بحال من الاَحوال...

والذي آخالُهُ، آن من آوليّات مايقتضيه ضمانُ التطبيق، آنْ يكون القائم على تطبيقها شخصاً، تتجسّد فيه مبادئ فكرته تجسّداً، مستوعباً لمختلف المجالات التي تكفّلتُ الفكرةُ تقوعها من نفسه.

ولانُريد من التجسّد، أكثر مِنْ آنْ يكون صاحبُها خَلِيّاً عن الآفكار المعاكِسة لها مِن جهة أخرى: ومتى كانَ الإنسانُ بهذا المستوى، استحالَ في حقّه من وجهةٍ نفسيّة، آنْ يخرج عن تعاليمها بحال...

على أنّ الناس – كُلِّ الناس –، لايكادون يختلفون إلاّ نادراً، في قُدرتهم على التفكيك بين الفكرة، وشخصيّة القائم عليها... (١).

ثالثاً: مناقشة ابن خلدون

واَمّا للإجابة على مايراه ابن خلدون؛ فيبدو لي؛ اَنّ ماجاء به كاشف الغطاء، هو خيرُ مايُناسب ذكرُهُ بهذا الصدد؛ حيث يقول: «الإمامة، قد انبأناك، اَنّ هذا هو الآصل الذي امتازت به الإماميّة، وافترقت عن سائر فرق المسلمين، وهو فرق جوهري أصلي، وماعداه من الفروق فرعيّة عرضيّة، كالفروق التي تقع بين أيَّمة الإجتهاد عندهم، كالحنفيّ والشافعيّ وغيرهما...»(٢).

رابعاً: ضرورةُ الإتَّفاق

وبعد؛ إذا استطاع المسلمون جميعاً، أنْ يقتنعوا بضرورة الإمامة والإمام، ويتّفقوا على شرائطها، على اسّاس مِمّا يرسمه لهم الربّ، و يأخذ بأيديهم إلى رضاه، خاصّةً في مثل هذا الظرف، الذي بات فيه للكفر والإلحاد، أكثر من صوت ودولة وصولة.

١- الأصول العامة للفقه المقارن: ص ١٨٤ - ١٨٥.

٢- أصل الشيعة وأصولها: ص ١٣٣-١٣٤.

فالذي اعتقده: انّ الإختلاف بكون الإمامة، تتسع للسلطة الزمنية آملا، وأنّها أصْلاً لافرعاً؛ اعتقد: انّه ينبغي الاتّفاق عليها بما يخدم كلمة الإسلام والمسلمين.

آقول ذالك: مادام الإماميّون، لايُريدون من الإمام، إلا آنْ يرتفعوا بمسؤوليّته، إلى مستوى من الآهميّة، التي تتناسب وخطورة المهمة المنوطة به، في الحِفاظ على قُدسِيّة الشريعة، الواجب عليه حماية تبليغها وتنفيذها(١).

ومادام محبّو اكهل البيت، لايُريدون آنْ يُبعدوا الإمامة عن النبوّة، في خاصيّة القيادة ومسؤوليّاتها؛ والآ، فما هو مبرِّر قيام الاَحزاب الإسلامية، على تعدّد خلفيّاتها الفقهيّة، و في مختلف الاقطار المُسلِمة؟ آلم يكن التعرّض إلى رئيس النظام وحملته ومريديه من بين آهم مايتعرَّضون إليه؟ وماجريات الثورة الإسلاميّة في القطر الإيرانيّ ليست عنّا ببعيد؟

١٠- ينظر: الحكومة الإسلامية: ص ١٩- ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٨- ٣٩، ٤٦، ٤٩، ٢٠، ٨١.
 ٨١.

الحقلُ الرابع: في

حدود القيادة.

وهومانأتي عليه مِن خِلال:

آولاً: صفة العموم والشمول

بعنى: أنّ القيادة الإسلامية، والتي تمثّلها بعدالنبيّ الإمامةُ؛ هي عامة وليست خاصة؛ و بالتالي، فهي تشمل قيادة؛ التنفيذ، والقضاء، والتبليغ، بصورة مباشِرة وغير مباشرة، وليس لواحدة أواثنتين ، دونَ الأُخرى.

نعم، قلتُ: التبليغ، كي أَاكَّد بذالك نني قيادة التشريع هنا، لآنَ ذالــك إذا كان يصعُ في القوانين الوضعيّة والأحزاب الأرضيّة، فإنّه لا يجوز صدوره مِن أتباع الشريعة الإسلاميّة بالخصوص؛ وإنمّا هو لطفّ خاصٌ بالله وحده لاشريك له.

واَمّا الإفتاء وبيان الاَحكام والإِجتهاد فيها، فهو ليس في واقعه ِ إلاّ من باب، التحقيق في فهم مصداق الحدث على حقيقته، ومِنْ ثَمَّ استحضار الحُكم ساستنباطه ، و بوسائل محدَّدة مُقرَّرة؛ الحكم بمفهومه المتسع له المنطبق عليه، كما اَراده الله له؛ ذالك الذي فُرغَ من وروده، وأكْيل نزولهُ زمنَ النبيّ «ص»، والذي سبق و آنْ نزلَ في مصاديق أخر، المُشاقِقة لهذا المستَجد لن لم تكن له بالخصوص ، إنْ فرضاً و إنْ واقعاً، طبعاً، من تلك الوجهة التي نُظِر إليها مِن خلالها. بالخصوص ، أنْ فرضاً و إنْ واقعاً، طبعاً، من تلك الوجهة التي نُظِر إليها مِن خلالها.

وبما أنَّ عصر الرسالة آخذنا نبتعِدُ عنه مع الاَيّام، و أنَّ التربيةَ الإسلاميّة ضعفَت كثيراً عن الغاية المرجوّة، وأنَّ السلطة وقعت غالباً بيدِالمقصِّرين، وأنَّ عُنصرِ بسط اليد التمكين من القيادة، في المرصود الإماميّ كانَ في الغالب جُزئِيًا لاكُلياً، مِن جهة إستلام الحكم.

فالضرورة تستدعي: وجود الإمام الخليفة عن النبيّ، الذي لايُتَصوَّر في خَمَّهُ الخطأ؛ اليس هوالفائز بالتزكية الإلهيّة، على لسانِ رسولهِ الكريم، كَمِثالُ فَيُ يُحتَّذَى وأملٍ يُتشَد و واقع قائمٍ بالتطبيق، لِكُلِّ مايُصلِح و يُقَوِّم أمورَ الدولة فَيْ والدين؟ أوليس صلاحُ الدولة هومِن بعض مُهمِّ الدين؟

اليس الإمامُ هوالمُحتَضَن مِن لَذُن َ الاَصلاب الطاهِرة المطهَرة ، الواحدة الموحِّدة ، التي تتصل من قريب ، بالزهراء أمِّ آبيها ، المُرتَضى بَعْلُها ورَبيبُ آبيها ؟ اليس هو مِمَّن يُفترَض به: أنْ يكونَ واضحَ الرؤ يا لِكُلِّ مايعمُرُ زمانة ، ولما يستجد في المستقبل ؛ مِمّا جاء الواقع التاريخيُّ له لِيُصَدِّقه ؟ في عَدم حصولِ مايناهِضه ، في متبناً ه ومدَّعاه ، لافيا وقع منه ، ولافيا نبَّه على وقوعه في المُستقبل ؟ مايناهِضه ، في متابُّ ومدَّعاه ، لافيا وقع منه ، ولافيا نبَّه على وقوعه في المُستقبل ؟ اليس هو نِتاجُ المدرسة الإسلاميّة ، المتصِلة الحلقات بمدرسة رسولِ الاُمّة ، روحاً و خُلُقاً ، علماً وادماً ؟

اليس هو نِتاجُ تلك الأمهات الزاكيات المؤمِنات، التي كُلُّ إمراة مِنْهُنّ، تُعْتَبُر المثلَ الآعلى في العِدة والإعداد، والتي يصدق عليها قولُ الشاعر: الأمُّ مدرسة آذا أعددتها الأعراق؟

ثالثاً: توقر عُنصر التمكين

- 1 -

وقلتُ: لابُدَّ مِن توفرُّ عنصر التمكين في القيادة؛ وَالاّ، فكيف يُمكِن لقائدٍ اَنْ يعمل؟ اِذا لَمْ يكن مبسوط اليد حقيقيّاً لاصوريّاً؟ واَنْ يكون مايُحقِّقه كَشباً اِسلاميّاً لاشيطانيّاً؟.

وعلى هذا، فإنّ عنصر التمكين لدى الإمام – أيّ إمام –، وإنْ لم يكن مُهيّئاً تمام التهيّؤ؛ غيرانه استُخدم منهم على أحسن مايكون الإستخدام، واستفادوا منه غاية مايُمكن؛ وإنْ همو بعد ذالك تنوّعت تحصيلاتهم منه؛ حتى ينتهي الدور؛ باحدهم إلى فوزه بالقتل وهو يُصلّي، والثاني يكون مسموماً في بيته والثالث شهيداً في كربلاء، والرابع... والخامس...، والسادس حين يكون جعفراً، وتكون مِن مسميّات أتباعه الجعفريّة؛ وآخرهم الحبّة القائم، الذي تقتضى الحيكة الإلاهيّة، أنْ يكونَ الآن غائباً عن الانظار.

- Y -

نعم، استفاد كلُّ واحدٍ منهم من عنصر التمكين، ولكن بميزان المترقّب الصابر، لاالمتسلِّط الإنتهازي، ترقباً إيجابيّاً لاسلبيّاً.

آجل، المترقب، ولكن لاترقب الحقد والكراهيّة والتدمير والأغراض الشخصيّة، وخدمة أعداء الله والوطن والشعب، من الحونة والمُتاجرين والمستغلين والعملاء.

وإنّها هو ترقّب الحسن النيّة، الصادِق اللَّهجة، الذي يعيش الإيمان في كُلِّ اَفعاله، فَيُديم الصَّلةَ قائمةً بينه و بين خالقه، في كُلِّ حركةٍ يتحرّك بـها، واسكانةٍ يخلدُالِها، ومقولةٍ يُحدِّثُ عنها، ودرس يأخذُهُ أو ينفقه في سبيلِ الله.

ذالك الذي يجعل من الإيمان مع الآيام تربية في حياته: حتى تبلغ مستوى العادة؛ بل، و في سائر الأحوال، حتى تصدرمنه الأفعال، صِدْقَ سليقةٍ، وفي المهمّات حتى تخلص إلى وقفةٍ للاستزادة.

وإنّها هوترقّب: العادل الذي يبغي إزالة المظالم، والسليم الذي يُريد إفشاء الكلمة الطيّبة، والمتطلّع الذي يأمل زرع الروحيّة الإسلاميّة الحلاقة، والمطمئن الذي يُنشِد تحقيق الآمن والآمان، في ربوع المسلمين والإسلام؛ بل، كل مايضي في سبيل إعلاء كلمة الله في خلافته للإنسان.

بلي، إنَّ للثورة والثوَّار آلوان وآزمان وصور وكلام وكلام...

يقول الأستاذ عبدالرسول لاري: «... وإذا كانت الثورة تعني فقط: الكفاح المسلّح، ورفع السيف وسقوط الضحايا، فإنّ الإمام الصادق لم يَقُم بالثورة، لإنّه لم يرفع السيف، ولم يُقدّم ضحايا؛ ولكن متى كانت الثورة تعني مظاهرة السلاح ولون الدم؟

إِنَّ ثُورَةَ الإمام الحسين، قد تُفَسَّر بحركةٍ لم يُكْتَب لها النصر، إذا آردنا تفسير الثورة بمظاهرة العنف، وحوادث الحرب؛ ولكتها كانت ثورةٌ بالمُعطيات السخيّة، التي قدَّمتها لاَجيال الإنسان، في مرحلة متائَّرة من شهادته.

اِذَنْ، فالإمام الصادق ثار، كما آن الإمام الحسين ثار؛ ولكن، كُلاً منها قدّم وجهاً من وجوه الثورة، ليكون لدى الإنسان أكثر من مخطّط عمل كامل ليثورة كاملة، إذْليست كافة العصور مشابهة لعصر الامام الصادق؛ ولولا تجارب كُلُّ منها في عصرين مختلفين، لَمَا كَانَ عندالمسلمين هذا التراث الزَّخم،

من المخطّطات الفكرية للعملِ التغييرى...(١). وهكذا يُقال في حقّ كُلِّ إمام امام، في قيامه بلون من مهامِّ الحياة، مع احتفاضه بمعرفةِ و وعي واستيعابِ كُلِّ الوانِ مهامِّ الحياةُ.

١- الإمام الصادق معلّم الإنسان: ص ٧٧-٧٣.



الفصل الثالث

في: ولاية الفقيه



الحقل الأوّل: في امتداديّة الولاية وهومانأتي عليه من خلال مابأتي:

أَوِّلاً: العدالة لاالعُصمة

بمعنى: أنّ الولاية الفقهيّة هي إمتدادللإمامة، مِن حيثُ وظائفها العامّة، عدا مايتصل بالنصّ الخاصّ على كل فقيهٍ فقيه، وبالعصمة الموقوفة على النبيّ والآئمّة من بعدهِ فقط.

حيثُ أنّ العُصمة والنصّ الخاص مجتمعانِ ،همامن مختصّات الإمـــامة؛ وأنّ القيام بالوظائف العامّة، لايستدعي النصّ عليه بالذّات، إلاّ من حيثُ الصلاحيّة في التبليغ، وهومتوفّر للمتصدّي للفقه حين يكونُ فقيهاً، كما سَنَرى.

ذالك، لإنَّ الفقيه مسؤولٌ عن الشّرع وحافظٌ له، شأنه شأن النبيّ (ص)، والإمام بعده؛ لإنَّ قيامه بهما من أظهرِ فوائد فقاهتهِ، فتجبُ عدالتُه لذالك(١).

لإنَّ المُراد:حفظه علماً وعَمَلاً، وبالضرورة لايقدر على جعله نصبَ عينه بتمامه، إلاَّ الفقيه العادل، إذ لا آقَلَ من إساءة استخدام غيره له، و أنّنا لو اكتفينا بالقول: بوجوب التمسّك ببعضه دون بعض، لكانَ البعضُ الآخر مُلْغَى بنظرِ الشارع، وهوخلاف الضرورة، فإنّ النبيّ والآئِمة من بعده، قدجا أوا لِتعليم الاحكام كُلِّها، وعَمِلَ الناسُ بها على مرورِ الآيّام.

تُرَى، آليس حلالُ محمّدٍ حلالٌ إلى يوم القيامه؟ وحرامُهُ حرامٌ إلى يوم القيامة؟

واَمّا المقياس في العدالة إجمالاً ؛فهي الإستقامة في السلوك – بالسير على وفق اَحكام الشريعة الإسلامية المُلْزِمة، والتي تنشأ عن بواعثَ نفسيّة، نكون نتيجةً

١- ينظر: علم أصول الفقه للخضري: ص ٣٧١، ومستمسك العروة الوثق للحكيم:
 ٣٤/١.

دِرْبَةٍ و اِيمَانِ و تمثّلِ لِواقعِ الإسلام(١).

واَمَّا مِن النَّصُوصَ التي يجدر ذِكرُها هنا؛ فهي: «... آنه لاعُذْرَلاَحدٍ من موالينا، في التشكيك فيا يرويه عنّا تُقاتُنا، قد علموا آنَا نفاوضهم سِرَّنا ونحمله اليهم»(٢).

ونَص: «... و آمّا الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنّهم حُجّتي عليكم و آنا حجّةُ الله...»(٣).

وَنَصَّ: «فَامَّا مَنْ كان من الفُقهاء صائناً لنفسهِ، حافظاً لدينهِ، مخالفاً لمواه، مُطيعاً لِآمرِمولاه، فللعوام آنْ يُقلدوه؛ وذالك لايكون الله بعض فقهاء الشيعة، لاجيعهم» (٤).

ثانياً: الحفظ لاالتشريع

إِنّ المقصود بالإمتداد ولايةً: هوفي مسألة حفظ الشريعة ليس إلاّ، سواء كان ذالك قيادة أم قضاء، أمْ تبليغاً؛ و إنَّ إفادة القيام بالتشريع، لم يكن مطلوباً من الإمتداد هنا أضلاً؛ كيف و أنّ التشريع هومن مهمة الخالق القدير المُتعال فقط.

أمّا تلك المسائل الشرعيّة، التي يُجيب عليها الفقيه الإماميّ، في مختلف جوانب الحياة، وخاصّةً في الوقائع الحادثة؛ فهي لا تعدو كونّها مصاديقَ لاَحكام، سَبَقَ الإنتهاء من صدورها، و إيلاغها مِن قِبل النبيّ «ص» في حياته.

نعم، الفقيه الأَعلم العادل، هوالوحيد الذّي لايَرْق اِليه الشكّ، في قبولِ فتاويه ليا يَسْمح به اللهُ، وجاءت به رسالةُ رسوله؛ وأنّه ككُلُّ الفقهاء الوحيد بعد النبيّ، وبعد الأئمّة المنصوص عليهم مِن قِبله؛ الذي لايُقال بحقّهِ مأثوم، إنْ هو اَحتهذ فأخطأ.

١- ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن: ص ٦٦٩.

٢ ينظر: اختيار معرفة الرجال: ص ٥٣٦.

٣- الوسائل: ١٠١/١٨؛ كتاب القضاء، الباب ١١، الحديث ٩.

٤ – الاحتجاج للطبرسي: ٢٦٣/٢ –٢٦٤.

وذالك، لجصوله على عنصرالملكة، في استنباط الآحكام، بفضل دراسته الموسوعيّة الجادّة، المتواصِلة الحلقات المتعدّدة الإختصاصات ذات الصلة؛ ولتوفّره على عنصر العدالة والتقوى، جرّاء التربية القُرآنية التي يُفترض أنّه عاشها وعاش ابعادها(١)، والواقع الإجتماعي، الحلّي والدّولي والعالمي، الذي يُفترض أنّه إنْ لم يكن قد خَبِرهُ خِبرةَ ممارسةٍ و وعي، فلاأقَلّ من أنّه قد أتى على صورة «مناسبة» عنه، ناهيك بعد كُلّ هذا وذاك، التخويل العام المنصوص عليه، مِن قِبل صاحب الرّسالة، والذي مرّالبعضُ قبلاً مِن اَحاديثه.

ثالثاً: مستَوَى التَّخويل

بمعنى: أنَّ ولاية الفقيه بعد ذالك، تفترق عن النبوَّة والإمامة في مستوى التخويل.

بمعنى: أنّ الفقيه العادل، هوالوحيد المخوّل بالإتصال بالله؛ ولكن، طبعاً عن طريق التخويل العام، الصادِر عن الإمام، لِيُعمَل به بعد الغيبة الصُّغرى، في مايليها من غيبةٍ كُبْرى وحتى قيام الساعة؛ و بذالك يفترق المستوى هنا من حيث:فقدان العصمة للفقيه العادِل، وعدم وجود النصّ الخاصّ على كُلِّ فقيه فقيه.

ولابأس أنْ نذكر هنا قولاً لإَحد الفقهاء الأعلام المعاصرين، آية الله العظمى الإمام الخميني؛ يقول سماحته ولاينبغي أنْ يُساء فهم ماتقدَّم، فيتصوَّر آخَدُ أَنَّ أَهليّة الفقيه للولاية، ترفعه إلى منزلة النبوّة أو إلى منزلة الأئِمة، لإنْ كلاَمنا هنا لايدور حول المنزلة والمرتبة، وإنها يدور حول الوظيفة العمليّة؛ فالولاية تعني: حكومة الناس، وإدارة الدولة، وتنفيذ أحكام الشرع، وهذه مُهمّة شاقّة، ينوء بها من غير أنْ ترفعه فوق مستوى البَشَر؛ و بعبارة أخرى فالولاية تعني: الحكومة، والإدارة، وسياسة البلاد؛ وليستْ كها يتصوَّر البعض منين: الحكومة، والإدارة، وسياسة البلاد؛ وليستْ حكما يتصوَّر البعض إمتيازاً، أو عاباة، أو أثرة ؛بل، هي وظيفة عمليّة ذات خطورة بالغة (٢).

١– ينظر: الحكومة الإسلاميّة: ص ٤٦.

٧ - ينظر: الحكومة الإسلامية: ص ٤٩ - ٥٠.

الحقل الثاني: في النصّ على الولاية

آقول: النصّ على ولاية الفقيه بعد غيبة الإمام الثاني عشر عليهالسلام(١)؛ وهو ماسنأتي عليه مِن خلال:

(١) الغيبة الصغرى

حيثُ انّ الإنتقال من عصر الإمامة، إلى عصر النيابة عنهم، لم تتمّ دفعةً واحدة، وإنّها مرّت بمايُسمَّى الغيبة الصغرى، حيثُ شخصُ الإمام موجودٌ معلوم، ولكنة محجوب، إلاّ عن نوّاب مخصوصين مُعيَّنين، يذكر تاريخ الغيبة أنّهم أربعة، وأنّهم العُمريّان والنوبختي والسمريّ، وانّهم الذين يتكلّفون بايصال الآحكام والمهامّ، بين جملة الرعيّة والإمام، لاغيرهم مِمَّن يدَّعي زوراً سفارتها من الآنام(٢).

ولعل من الجميل ذِكره هنا عبارة السيّد الصدر «قدس»، التي يُقليف فيها — شرعياً — سِرّ الغيبة هذه؛ بقوله: «وكان السمريُّ آخرَ النوّاب، فقد اَعلن عن اِنتهاء مرحلة الغيبة الصغرى، التي تتميّز بِنوّاب معيّنين؛ وأبتداء الغيبة الكبرى، التي لأيوجد فيها اَشخاص مُعيّنون بالذّات، للوساطة بين الإمام القائد والشيعة، وقد عبّرالتحوّل من الغيبة الصغرى إلى الغيبة الكبرى، عن تحقيق الغيبة الصغرى لإهدافها، وانتهاء مُهمّتها؛ لإنّهاحصّنت الشيعة على اساس الغيبة، وتعدّهم بالتسدريج لِتقبّل فكرة النيابة العامّة عن الإمام، و بهذا تحوّلت النيابة من اَفراد منصوصين، إلى خطّ عامً، و هو خطّ الجتهد العادل البصير بأمور الدُّنيا والدِّين، تبعأ ليحوّل الغيبة الصغرى إلى غيبة كُبرى» (٣).

١- يُنظر: ينابيع المُودة: ص ٤٤٧ - ٤٤٨. وغيرها.

٢ ـ ينظر: كتاب الغيبة: ص ٣٥٧، ٣٧٨.

٣- بحث حول المهدي: ص ٧٠.

(٢) الغيبة الكبرى

وما أنْ بدأتْ الغيبةُ الكبرى، حتى استمرّ الآتباع الإماميّون، يعملون بما خطّطته لهم الشريعة المقدّسة، من العمل بما يُناسِبُ مثلَ هذه الحال، والتي سوف تدومُ حتى يظهرَ الإمام المهديّ بقيّة الله في الأرض.

من العمل بمارسمته لهم الشريعة المقدّسة، من وجوب النّفْر إلى التفقُّه في أحكام الدين، وجوباً كِفائيّاً؛ وإلاّ عند عدم تحققه، فلابدّ من الركون إلى الواجب العينيّ فيه.

وبما رسمته من شرائط للفقيهِ المتصدّي للقيادة، في كونه المجتهد العادل الاَعلم الورع...(١)؛ و من كونِ قيادته قيادة عامّة وليست خاصّة؛ طبعاً، مع آخذ توفّر عنصر بسطِاليد بنظر الإعتبار؛ وانّ ولايته واجبة على المسلمين(٢).

...عن علي بن آبي حزة قال: سمعتُ آبا عبدالله عليه السلام يقول: تفقَّهوا في الدين، فإنه مَنْ لم يتفقه منكم في الدين، فهو آعرابي، إنَّ الله تعالى يقول في كتابه: «لِيتفقَهوا في الدّين، ولِيُنذِروا قومَهم إذا رجعوا إليهم لعلَّهم يخدرون»(٣).

طبعاً، المقصود بالاَعراب هنا: هم غيرالمتقيّدين، المتسامحين بممارسة الاَحكام الشرعيّة، وهم سُكّان البادية خاصّة(٤).

وليس خصوص العربي، إذْ كُلُّ الإقوام مخاطبون، والكُلُّ يأتي منهم المؤمن والفاسق والكافر؛ والآ، فحتى الأعرابي، فيهم مَنْ يُضرَب المثل بتقواهم وزُهدِهم، حتى اشتِهرَت عن بعضهم صلاةً؛ تُسمَّى بصلاة الآعرابي...(۵).

١- ينظر: إحكام الآحكام للآمدي: ١٧٣/٣، والمستصنى: ١٢٥/٢، ومستمسك العروة الوئق: ١٩١/١.

٢ ينظر: الحكومة الإسلامية: ص ٣٧، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ٦٩، ٢٠...

٣- ينظر: سورة التوبة، آية ٣١٢؛ وأُصول الكافي: ٣١/١؛ كتاب فضل العلم،باب فرض
 العلم ووجوب طلبه والحثّ عليه، ح ٦؛ ومجمع البيان: م ٣ حـ ۵ ص ٨٣.

٤ ينظر: سورة التوبة، آية ٩٠، ٩٧، ٩٨... و مجمع البيان: م ٣ حـ۵ ص ٥٩، ٦٣، ٦٣.
 ۵ ينظر: مجمع البحرين: ١١٧/٢ - ١١٨.

... وقال آمير المؤمنين عليه السلام: «الَّلا أُخبِركم بالفقيه؟ حقُّ الفقيه: مَنْ لَم يُقتِط الناسَ مِن رحمة الله، ولم يؤمنهم من عذاب الله، ولم يُرخِص لهم في معاصي الله، ولم يترك القرآن رغبةً عنه إلى غيره؛ اللا لاخيرَ في علم ليسَ فيه تفهَّم، اللا لاخيرَ في قراءة ليس فيها تَفكُّر.

وفي روايةٍ أُخرَى: اَلالاخيرَ في علم ليسَ فيه تفهُم، اَلالا خيرَفي قراءةٍ ليس فيها تدبّر، اَلالاخيرَ في عبادةٍ لافقةً فيها، اَلالاخيرَ في نُسْكِ لاوَرَعَ فيه»(١).

...عن آبي الحسن البختريّ، عن آبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ العلماء ورثةُ الأنبياء، وذاك انّ الأنبياء لم يورّثوا درهماً ولاديناراً، وإنّما آورثوا أحاديث من آحاديثهم؛ فَمَن آخذَ بشيئ منها، فقد آخَذ حَظَّا وافراً، فانظروا علمكم هذا عَمَّن تأخذونه، فإنّ فينا آهلَ البيت في كُلِّ خلف عدولاً، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبُطلين، وتأويل الجاهلين» (٢).

وغير ذالك، من نصوص سبق عرضُ بعضها؛ اَعني تلک التي تُلقِ— وغيرها— ضوء كاشفاً ساطِعاً، على مُهِمّات الغيبة الكبرى، وثبتاً مفصّلاً بِكُلّ مايتعلَّق بشؤونها.

١- أُصول الكافي: ٣٦/١، كتاب فضل العلم، باب صفة العلماء، ح ٣.

٢ ــ أُصول الكافي: ٣٢/١؛ كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء، ح ٢.

الحقل الثالث:

في

نقطة الافتراق

وأَطْنَ، الآن و بعد كُلِّ الذي مَرَ، أصبحَ واضحاً، بأنَّ النبوّة غيرُ الإمامة، والإمامة غيرُ النبوّة، وأنهما غيرُ ولاية الفقيه؛ حيثُ لِكُلِّ مِن النص والعُصمة والعدالة اعتبارٌ في هذا المَقام.

ولكن، هذا لا يمنعمِن لل إذا لم يجب أنْ يكون ا أن يكون الجميع، يمثلون الرادة الله، في تبليغ أحكامه لحلقه، وعلى مستويات عِدّةٍ في رسالة التبليغ والتنفيذ والقضاء، و وفق مُواصفات مُعيَّنةٍ مُهيَّئةٍ وعُوَّلة...

واَنّ مايُقال مجازاً وتسامُحاً: عن النبيّ والآئمة الاَطهار، في كونهم مصادرَ للتشريع؛ إنَّما هم في الحقيقة والواقع: مصادر لتبليغ التشريع والمعتمدين فيه، وليس مشرِّعين له.

وهذا الرسول الكريم، ألّم يَقُل بحقّه ربّ الرسالة: «وماعلى الرسول اِلاّ البلاغُ المبين»(١)، و «فهل على الرُّسُل اِلاّ البلاغُ المبين»(٢).

ثم، لننتقل إلى أستاذنا الحكيم حيث يقولُ عن فهم الإمامية لاَئمتهم: «وإنّما يرونهم مصادرَ تشريع، يُرجَع اليهم لاستقاء الاَحكام من منابعها الاَصيلة؛ ولذا، اعتبروا مايأتون به من السُنّة، وقد سبق أنْ عَرَضنا آدِلَتهم على ذالك، في (مبحث السُنّة)؛ فهم من هذه الناحية كالنبيّ «ص»، والفارق أنّ النبيّ يتلقى الوحي من السماء، وهؤلاء يتلقونما يُوحتى به إلى النبيّ من طريقه «ص»، وهم منفردون بمعرفة جميع الاَحكام.

فاَقوالُ آهل البيت اِذن مصدرٌ من مصادرِ التشريع لديهم، وهم مجتهدون في حُجّيتها كسائر المصادر والأُصول.

ولا أقَلَّ، مِن اعتبار أولئك الآئِمة الأطهار، من قبيل الرواة الذين

١٠ سورة النور، آية ٥٤؛ و سورة العنكبوت، آية ١٨.

٢ ــ سورة النحل، آية ٣٥.

لايتطرّق إليهم الرّيب في الرواية، و ما أكثر تصريحاتهم – أعني الأثمة «ع» – بكون مايأتون به من أحكام، فإنمّا هو من أحاديث رسول الله «ص»، التي لايَعْدُونها بحال، و بعنه المحلائه «ص» و بخطّ علتي «ع».

وعلى هذا فالأصول التي خططوها إنْ صَحَّ هذا التعبير، فإنَّما هي من تخطيطاتِ الإسلام نفسه، وقد وَصَلتْ اليهم من طريقِ النبيّ «ص»، وفي بعضِ هذهِ الأصول تصريحُ بذالك(١).

و يقولُ أيضاً: ولهذا نرى أنَّ مجتهدي الشيعة، لايُسَوِّغون نسبة أيّ رأي يكون وليد الإجتهاد، إلى المذهب كَكُلِّ، سواء كانَ في الفقه أم الأُصول أم الحديث؛ بل، يتحمَّل كُلُّ مجتهدٍ مسؤوليتة رأيهِ الحاص(٢).

و يقول أيضاً: «والحقيقةُ أنَّ تسميةَ الشيعة مذهباً، في مقابل المذاهب، لا أعرف له أساساً، ماداموا لا يعتبرون مايأتي به أَيْمَتُهم عاكساً لآرائهم الخاصّة؛ وإنمّا هوتعبيرٌ عن واقع الإسلام مِنْ أصنى منابعه، فهم في الحقيقة مجتهدون ضِمْنَ إطار الإسلام، وهو معنى الإجتهاد المُطلق...»(٣)

١ ــ الأصول العامة للفقه المقارن: ص ٥٩٥.

و ينظر كذالك: أصول الكافي: ٥٣/١؛ كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث، الحديث ١٠٤، و ينظر كذالك: ١٠٥/١

و ينظركذالك: الطبقات الكبرى للشعراني: ٢٨/١، ومُحلَّية الأولياء: ١٩٣/٣، ١٩٧٠.

٧- الأُصول العامة للفقه ِ المقارَن: ص ٥٩٦.

٣- المصدر نفسه.

الحقل الرابع: في

حدودالقيادة ونأتي عليهِ من خِلال مايأتي:

أولاً: إجتهادية القيادة

بماآني تناولت في الموضوع السابق، أهميّة القيادة لعنصر التنفيذ، وانّه واقعيّة الإمامة؛ ثم، كيف أنّ الآمر نفسه يمتدُّ إلى الفقيه العادل.

وبما آتي قلت: انّ عنصر التمكين، الذي اصطلح عليه الفقهاء، بعبارة «بسط اليد»، هوالآخر لابئدٌ من توفّره، لمثلِ نائبِ الامام، كى يتمكّن به من تنفيذ الآحكام؛ بل، وحتى في تبليغها على واقعهاو بصراحتها، دونما ضغطٍ أو مجاملة؛ ناهيك عن ضرورة ارتفاقه لمهمّة القضاء.

وماذاك، الآ لاعتبار مهمّة الفقيه العادل، هي امتداد لِمُهمّة الإمامة، وفي عصر الغيبة بالذّات، سوى انّ الفقيه يفترق عنها في آصرة العصمة.

ولكن، هذا لايمنع الفقيه، من أنْ يبقى مشدوداً إليها، بما لايتنافى وكونه مُعرَّضاً إلى الخطأ، وذالك حين يسمو بكونه مجتهداً أعلماً عادِلاً ورعاً تِقيّاً…

ثانيا: عموميّة الولاية

لذا، فإنّي هنا،ولا َجل عدم التكرار، سوف اقتصر على تبيان، كون ولاية الفقيه، وباستدلال واضح مناسب؛ كونها تعمّ ولاية استلام الحكم والتنفيذ، بالإضافة إلى كونها تقوم بمهامّ تبيان الآحكام وتبليغها.

على أنّ الواجب يفرض علينا أيضاً: أنْ نعقد هنا دراسةً مقارنة، بين المذاهب الإسلاميّة عامّة مِن جهة، وبين الإماميّة خاصّة من جهةٍ ثانية؛ بل وبين المدارس الإماميّة المتعدّدة ذاتها؛ وذالك، لإّجل الخروج بنتيجة شمول القيادة للتنفيذ، كماهي شاملة لغيره، وبصيغةٍ محدّدة ثابتةٍ مقبولةٍ من الجميع.

وحيثُ قيل: أنّ مايُدرَك كُلّه لايُترَك عُلْهُ، لإَنّ الوقتَ محسوبٌ، والمضادر ليست بالمتيسّرة، والبحث أساساً مطلوب منه الإختصار.

آزاء هذا الوضع، رأيْتُ أنْ أقْصِر الحديث هـنا على استعراض شمول

القيادة، بالنِّسبة للفقيه الإسلامي، لمسؤوليّة التنفيذ واستلام الحكم؛ كماهي شاملة لِمُهمّة استنباط أحكام؛ وماالقضاء الآصورة من صور التنفيذ؛ طبعاً، يُفترَض في المقام أنْ يتوفَّر عنصر بسط اليد، والآفمّ عدمه لايُتصور آساساً، إمكانيّة استلام الفقيه للحكم، أوتنفيذ لِما يتطلَّبه من أحكام.

ثالثاً: مدارك العمومية

-1-

ومادام الفقية الإمام الخميني عالَجَ هذه القضيّة وناقشَ مداركَ ماقيل في مقابلها؛ فإنّي سأترك المجالَ لسِماحته نفسه، كي يعرض أدِلّته الشرعيّة من خلال حكومته، حيثُ ذكر:

«وما آدري لِماذا يتمسّك بعضُ الناس بروايتين ضعيفتين، في مقابل القُرآن الذي آمَر الله فيه موسى بالنهوض في وجهِ فرعون، وهو آحدُ الملوك؛ وفي مقابل كُلِّ ماورد من الآحاديث الكثيرة، الآمِرة بِمُحاربة الظالمين ومقاومتهم؛ فالكُسّالى من الناس هم الذين يطرحون كُلَّ ذالك جانباً، ليتمسّكوا بروايتين ضعيفتين تُزكِّي الملوكَ وتُبرِّرُ التعاونَ معهم، ولوكان هؤلاء متديّنين لرووا إلى جانب تينكِ الرّوايتين الضعيفتين. مجموعة الروايات المناهِضة للظلكمة وأعوانهم.

مثل هؤلاءالرواة لاعدالة لهم، ليها بَدَر منهم من اِنحيازِ إِلَى اَعداءِ الله، وابتعادِهم عن تعاليم القرآن والسنة الصحيحة، بِطنتُهُم دعتهم اِلَى ذالك لاالعلم، و في البِطنة وفي حبّ الجاه مايدعو، إلى السيرِفي رِكابِ الجائرين.

َ إِذَنْ، فنشرُ أحكام الإسلام وعلومه، مُهمة يقوم بها الفقهاء العدول، الذين في ميسورهم التمييز بين الحق والباطل، و يعرفون ظروف التقية التي كان يعيشها الأثِمة «ع»، هذه التقية التي كانت تُتَّخَذ لِحفظ المذهب من الإندراس، لالحفظ النفس خاصة.

ولاجمال للشك في دِلالة الرواية على ولاية الفقيه، وخلافته في جميع الشؤون؛ والحلافة الواردة في جملة «اللّهم أرحم خُلفائي...»(١)، لايختلف

١- ينظر: وسائل الشيعة: ٢٥/١٨؛ كتاب القضاء، الباب ٨، حديث ٥٠.

مفهومها في شيئ عن الخلافة، التي تُستَعمل في جملة «على خليفتى…»

وجملة: "(الذين يأتون من بعدي ويروون حديثي»، تبيّن شخصية الحليفة، وليس فيها توضيح لِمعنى الحلافة، لإَنّ الحلافة كانت في صدر الإسلام من المفاهيم الواضحة، وهي واضحة حتى عندالسائل، الذي لم يسأَل النبيّ (ص» عن معنى الحليفة أو الحلافة؛ وإنّما سأله بقوله: ومَنْ خلفاؤك؟

ولم يَكُنْ آحدٌ يُفَسِّر منصبَ الخلافة، على عهدِ آميرالمؤمنين (ع»، وبالنسبة إلى الآئِمة (ع» من بعده، بأنّه منصب الإفتاء فقط؛ وإنّما فسر المسلمون هذا المنصب، بأنّه الولاية والحكومة، وتنفيذ آمرالله، واستدلّوا على ذالك بما يطول ذكره.

ولكن، لماذا يتوقف بعضنا في معنى جملة: «اللهُم أرحم خلفائي»؟ لماذا يظن هذا البعض: أنّ خلافة الرسول محدودة بشخص مُعيَّن؟ و بما أنّ الآئِمة «ع» كانوا هم خُلفاء الرسول، فليس لغيرهِم من العلماء أنْ يحكم الناس و يسوسهم، وليبق المسلمون بلاحاكم شرعي، ولِتبق أحكام الإسلام معطَّلة، وثغوره مفتوحة للاعداء.

هذا الظن وهذا الموقف بعيد عن الإسلام، لإنّه انحراف في التفكير يبرأ الإسلامُ منه(١).

__w __

وذكر أيضاً نصّ حديثٍ آخر هو: «محمّد بن يحيى، عن آحد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن آبي حزة قال: سمعتُ آبا الحسن موسى بن جعفر عليها السلام يقول: اذا مات المؤمن بكتْ عليه الملائكة، وبقاع الآرض التي كان يعبدُ الله عليها، وأبواب السهاء التي كان يصعد فيها بأعماله، وثايم في الإسلام ثلمة لايسدُها شيئ، لآن المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام ، كحصن سورالمدينة لحا...(٢).

١- الحكومة الإسلامية: ص ٦١- ٦٢.

٢ ـ أصول الكافي: ٣٨/١؛ كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء، الحديث الثالث.

غير أنّه علّق عليه بقوله: «نظرة في نصّ الحديث، في نفس الباب مِن كتاب الكافي رواية أخرى ورد فيها: «إذامات المؤمن القيه...» (١)، في حين يخلوصدر الرواية الأولى من كلمة الفقيه، لكن يُستفاد من ذيلِ روايتنا السابقة، التي ورد فيها: «لإنّ المؤمنين الفقهاء...» إنّ كلمة الفقيه سقطت من صدر الرواية، لإنّها تتناسب وقوله: «دُلِمَ في الإسلام»، وقوله «حصن»، وأمثالها مِنْ كُلّ مايتناسب وشأن الفقهاء المؤمنين» (٢).

- £ -

ثم عقّب على ذالك بقوله: «في مفهوم الحديث: قوله ((ع)): (لإَنَّ المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام)»، تكليف للفقهاء أنْ يحفظواالإسلام بعقائده وأحكامه وأنظمته، وليس هذا التعبير صادراً من الإمام ثناء أو إطراء، أوعلى سبيل المجاملة المتعارفة فيا بيننا، حينا أقول لك حجة الإسلام، وتقول لي مثل ذالك.

وَاذا اعتزلَ الفقيه الناس و أمورَهم، وقبع في زاو يةٍ من داره، ولم يُحافِظ على قوانين الإسلام، ولم ينشرها، ولم يعمل في اِصلاح شؤون المجتمع، ولم يهتمّ بالمسلمين؛ فهل يمكن اعتبارُهُ حصناً للإسلام أو سوراً له؟

آذا أَرْسُلَ رئيسُ الحكومةِ شخصاً إِلَى ناحيةِ صغيرة، وآمره أَنْ يَحفظها و يرعاها، فهل يسمح له واجبه أَنْ يغلق عليه أبوابَ داره، ليرتع العدو، و يعيث في تلك الناحية فساداً، أمْ أَنْ وظيفته تحمله على أَنْ يبذل كُلُّ مابوسعه في سبيل حفظ ورعاية ماؤلًى عليه؟

إذا قلتم: نَحنُ نحتفظ ببعض الأحكام فأنا أتوجّه اليكم بهذا السؤال؟ هل تقيمون الحدود وتنفّذون قانونَ العقو بات في الإسلام؟ لا

فأنتم لهناقد أحدثتم صدعاً في بناءالإسلام، كان يجب عليكم رأبه ورتقه، أومنع حدوثه من أوّل الآمر.

هل تُدافعون عن الثغور، تحافظون على سلامة أرض الإسلام واستقلالها؟

١- أصول الكافي: ٣٨/١؛ كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء، الحديث الثاني.
 ٢- الحكومة الاسلامية: ص ٦٢.

لا، نحن ندعوا الله أنْ يفعل ذالك، وهنا قدانهارَ جانبٌ آخر من البناء إلى جانبٍ ما انهارَ سابقاً.

هل تجمعون حقوق الفقراء التي فرضها الله في أموال الأغنياء، وتؤدّونها الله أمرتم به في ذالك؟ لا، ذالك من شأنِنا، إنْ شاءالله يتحقّق ذالك علي يدِ غيرنا.

_ 0 _

ماذا بقي من البناء؟ لقد أوشكَ البناء كُلّه على الحزاب، مَثلُكم في ذالك كمثل شاه سلطان حسين واصفهان.

آئي َ حُصْنٍ للإسلام آنتم؟ مايكادُ يُعهد إلى آحدكم بحفظ جانبٍ الآ اعتذرَ منه.

هل المُراد مِنْ خُصْن الإسلام هذا الذي أنتم عليه؟!

فقوله «ع»: «الفقهاء محصولُ الإسلام»؛ يعني: اَنَهَم مُكَلَّفون بحفظِ الإسلام بكلِّ مايستطيعون؛ وحفظ الإسلام مِن اَهم الواجبات المُطلقة بلاقيدٍ ولاشرط؛ وهذا مِمَا يجب على المجامع والهيئات العلميّة الدينيّة اَنْ تُفكِّر في شأنه طويلاً، لِتُجَهِّز نفسَها باَجهزة وامكانات و ظروف، يُحرَس فيها الإسلام و يُصان و يُحفظ، اَحكاماً وعقائد وانظمة، كماحافظ عليه الرسول الاعظم «ص» والاَيْمة الهُداة «ع».

نحنُ اكتفينا بمقدار يسير من الآحكام، نبحث فيه خَلَفاً عن سَلَف، وطرحنا الكثيرَ من مسائلهِ وجزئيّاتهِ ومفرداته.

كثيرٌ من مسائله غريبٌ علينا، والإسلام كُلّه غريب، ولم يبقَ منه الآ اِسْمُه، فقد أُغفِلَتْ عقوباته، والعقوبات الواردة في القرآن تقرأ كآياتٍ، فلم يبقَ من القرآن الآرسمه.

-7-

نحن نقرأ القرآن لالِشيّ، إلاّ لِنُحْسِنَ اخراجَ الحروف من مخارجِها الطبيعيّة؛ أمّا الواقع الإجتماعيّ الفاسد، انتشار الفساد في طولي البلاد وعرضها، تحت سمع الحكومات وبصرها، أو بتأييدٍ منها للفجور والفحشاء وإشاعتها،

فذالك آمرٌ لاشأنَ لنا به؛ حسبُنا آنْ نفهم آنَ الزاني والزانية، قد جُعِل لهما حَدٌّ معيّن، آمّا تنفيذ ذالك الحدّ وغيره من الحدود، فليس ذالك مِن شأننا.

غن نسآل: آهكذا كان الرسول الأعظم «ص»؟ هل كان يكتني بتلاوة القرآن وترتيله من غير إقامة لحدوده، وتنفيذ لإحكامه؟ هل كان خلفاؤه من بعده يكتفون بابلاغ الآحكام الشرعية، إلى الناس، ثم يتركون الحبل على الغارب بعد ذالك؟ ألم يكن الرسول «ص»، ومَنْ بعده، يُقيمون حدَّ الجلد والرَّجم والحبس والتَّني؟ عودوا إلى دراسة باب الحدود والقصاص والتِيَّات، لِتجدوا أنّ جميع ذالك من صميم الإسلام، الإسلام جاءلتنظيم المجتمع، بواسطة الحكومة العادلة، التي يُقيمها في الناس.

-v-

نحنُ مُكَلِّفُون بحفظِ الإسلام، وهذا مِن آهم الواجبات، ولَعَلَه لايقلَ آهميةً عن الصلاة والصوم؛ وهذا هوالواجب الذي أريقتْ في سبيلِ آدائه دماء " زكيّةٌ، فليس آزكي من دم الحسين «ع»، وقد أريق في سبيلِ الإسلام، علينا آنْ نَفْهِم هذا ونُفَهِّمه الناس.

آنتم تكونون خلفاء الرسول «ص»، إذا علّمتم الناس وعرقتموهم بالإسلام على واقعه؛ لا تقولوا ندّع ذالك حتى ظهور الحبّة عليه السلام؛ فهلا تركتم الصلاة بانتظار الحبة؟ لا تقولوا كماقال بعض: ينبغي إشاعة المعاصي كي يظهر الحبّة «ع»، بمعنى: أنّ الفواحش إذا لم تنتشر، فإنّ الحبة لن يظهر، لا تكتفوا بالجلوس هنا للتباحث في أمور خاصة، بل تعمقوا في دراسة سائر الأحكام، انشروا حقائق الإسلام اكتبوا وانشروا فذالك سيؤثّر في الناس باذنِ الله، وقد جَرَّ بت ذالك بنفسي (١).

١- الحكومة الإسلامية: ص ٦٣- ٦٦.

تبليغه للأحكام، التي هي مداركنا فيا نفعل اليوم وغداً، أم في مواقفه التنفيذية، التي اتّخذها اتّجاه الأحداث والوقائع التي عاصرته، أم في تنوّع تعاملاته أزاء التقيّة، وتعدّد مستوياتِ ذالك التعامل، أم في انصرافه إلى تهيئة النماذج، لمواطني القاعدة الفكرية والعاطفيّة المسلمة، والطلائع العقائديّة المؤمنة، ليا يأمّل لمم من استلام للحكم الإسلاميّ، على المستوى القريب أو البعيد، وليس بالضرورة أنْ يكون المستلمُ شخصَه الكريم بالذّات، حيثُ السنون والعقود في حساب التاريخ، إلا آيّاماً تُعدّ وتُحصَى؟

-1-

آجَل، وبعدَ كُلِّ الذي مَرَ، الآ يصحُّ لَنا أَنْ نؤكَّدَ القولَ: أَنَّ ولاية الفقيه، هي ولاية عامّة، وليستْ مُهِمّةً خاصّة؛ بمعنى: أنّها تعمّ التبليغ والقضاء، إلى تسلّم قيادة التنفيذ

وهذا هوالذي يتلاءم وواقعية مفهوم خاتمية الرُّسل؛ واِلآ، كيف يُمكن اَنْ يعطي الإسلام رأيه الصائب، في كُلِّ صغيرة وكبيرة، حتى مثل اَرش الخدش، وحكم الذباب، وكيفية المشي، ويهمل اَهم مرافق الحياة، وهوالقيادة؟(١).

١ ــ الإمام الصادق معلّم الإنسان: ص ٨.





آجل،...

ونبقى نقول: لائِدَ من اِمامةٍ وولاية.

وستبقى آجيالُنا تقول الشيّ ذاته، وإنْ كان ذالك بِلُغات شتّى، وعبارات متفاوتةٍ، وبمستويات متعدّدة، وبالفاظ متنوّعة، كانْ تكوّل اللفظة هي: القائد، البطل، السكرتير، الرئيس، الزّعم، المُستشار...

آمًا أَنْ يكون القولُ صوتاً قويّاً مرّة، وضعيفاً أُخرى، وَوَجِلاً مَرّاتٍ وَمَرّاتٍ، وما أكثر المرّات.

آمًا أنْ يكونَ للقولِ مردود، وتكونَ للإمامةِ صولة، وللولايةِ جولة.

آمًا آنْ تكون الإمامة —غالباً— تُراثاً مُجَمَّداً في كتابٍ وكُتُب، و آنْ تؤولَ حبيسَةَ الرفوف، وآنْ تكونَ حفيضةً في الصدور؛ وآنْ تخشى الظّهور، في عالم «الموضات» والصواريخ والغانِيات والقصور.

اَمّا و اَمّا...، فتلك مسائلُ كانتْ، ومازالتْ، واَغلب الظنّ ستبقى هكذا؛ بينَ مدَّ وجزر، بين ومضةٍ واغِفاءة،بين شُعلةٍ متوقّدة وهمسةٍ حائرة،... ستَبْقى هكذا، وإلى يوم يُبْعَثون، مادامَ هناك اناس، ومادامت هناك فروقات وطموحات ورغبات، واطماع، ومادامَ المجتمع لابُدَّ له من عِلاقات، والعلاقات ومايقعُ لَها مِن اَحداث من نظام، والنظام من مبدأ.

وهل المبدأ: إنْ هو إلاّ تيسير مصالح الناس، كُلِّ الناس، ولابُدَّ من خُماة على تنفيذهِ وتبليغهِ والدود عنه؟؟!!

اللهُ والجزر، ذالك الذي حَدَث، والذي يحدثُ فِعلاً، ومهماكانَ مستوى حدوثه، فهو بالتأكيد، ليس بمعزل عن ماجريات التأريخ، وتأريخنا نحن المسلمين بالذّات، في مكّة والمدينة، في بغّداد والكوفة، في دمشق وخراسان، في القاهرة وأنقرة، وغيرها مِن بلادِ اللهِ الواسعة وعواصم الأقطار الإسلاميّة والعربيّة.

- Y -

لِنَعُد إلى الرسول، في شخصه، وفي رسالته.

ماذا نَجِد؟ وماذا يُطالِعنا؟

إِنَّ من َ أَبرز السِّمات التي كانت تتحلَّى بها الرسالة، رسالة الإسلام وأنَّا

أتحدَّث عنها بالخصوص...

إِنّ من آبرز السِّمات هي: ممارسةُ النظام في كُلِّ حَدَث و تعامُلٍ وتَصَرّف، والقيادة في كُلِّ تنفيذ وتبليغ لماجَرَيات ذالك النظام، وفق مواصفاتِ آخلاقيّةِ واعيةٍ مُقنَنَّةٍ، ثابتةٍ على أُسسِ توحيديّةٍ واحدةٍ سِماو يّةٍ لِا آرْضِيّة.

إِنَّ من ابَرزمايُطالعنا في شخصِ مُحَمَّدٍ، هو إبرازُ متطلَّبات القيادة، على أُسُسِ آخلاقيّة، وضروراتِها في كُلِّ مسلكِ يقومُ به؛ مِن قيادة الجيش، في تعيين القائد، ومَنْ يخلِفُه، من أميرالبلد، ومَنْ يخلفه، من إمام الصلاة ومَنْ يخلفه، في وف...

وكَمْ وكَمْ، نوَّهُ باَهميّة الخَلَف، شروطه ومواصفاته؛ بل، وحتَّى تسمية الأشخاص بأسمائهم، وحتَّى مواصفات أُولئك العدول، الذين يخلِفون الإمام في ولايته، وحدود مسؤوليّته.

لِمْ لاَنَعُد إلى الوراء، إلى ذالك اليوم الحَدَث، الذي وُضِعَتْ فيه النَقُط على الحروف، وصِرْنا إلى مثل تلك الآية الكرية: «اليوم أكملتُ لكم دينكم...»؛ تلك المكرمة الإلهية، التي حسمتْ الموقفِ في حينه، ولَمْ تُبْقِ لِآيَ عُذر.

— ▼ —

لِنَعُد إلى هناك.

الى أرض الحجيج، التي لايُلهيك فيها عن التشوّق، الى مطالعة الحَرَم ومشاعِره، لايُلهيك أيُّ بريقٍ بنائيّ غيره، فتعيش شوقَ الوفود على تلك البَنيّة.

إلى تلك الأرض، التي تحتضنها الرّحةُ، وتَعْمُرُها الشمسُ، ويفرشها الرّمل والحصا، وتُزَيِّن تربتَها تِلالٌ، وتتقسّمها هِضابٌ ووِهاد، وتتوزَّعها جِبالٌ وشِعاب.

فَيُذَكِّرُكَ فيها، كُلُّ منعطَفٍ وموقعٍ، بمعركةِ الإيمان والكُفر، بمعاناة الرسول، وجهاد أصحابه...

و يذكَّرُك فيها، تلك الإنسانيةُ المُعَذَّبةُ في حُبِّ اللّه، المتوجِّهةُ بتقواها الى بارئها،المتوافِدةُ أناسها للّبَيْك اللّهم لبّبك مِن أطراف الأرض، مِنْ كُلِّ

فع عميق.

و يُذكِّرك فيها، بتلك الجموع المتلاطمة، المختلفة المشارب، المتعدَّدة اللَّاباس، المتعدَّدة اللُّعات، المميّزة الآلوان.

و ينقلك إلى تلك الجموع نفسها، التي يُريد لَها الواحد الآحد، الوحدة في السلوك، والا تَحاد في القلوب والإشتباك في العواطف، والإنشداد في المهام، إلى تحقيق رضا رَبِّ الآنام.

حتى تِلكِ التَّي تُضمِرُ غيرَ ماتُظهر، تراها منذَكَّةً بينَ الزُّحام...، فلا تقوى على غيرِالدُّعاء، والإنخراط لُطفاً مِن الله تحت مظلّة الغفران، وساءالرحة والآمان.

وطاف الطائفون، وسَعَى الساعون، وصلّى المُصَلّون، وقَصَّر المُقصَّرون وانقضتْ ايّام واَزفَ الرّحيل.

وفي طريق العودة، في تلك الأرض العَذْبة الغدير، أُقيمت أعواد وفي ساعةٍ غيرمتوقّعة.

فقامتْ الجموعُ متطلّعة، وسَرَتْ بينهم همهَمةٌ، واشرابَّتْ فيها اَعناقُ اَعناقُ الخّبَر، وتحرَّقت اَقدامٌ شوقاً إلى كلمةِ التصديق.

فَازَفَتْ الساعة، ودقَّتْ ساعةُ التصديق على «قانون الإمامة»؛ وأذيعُ النبأ في اِجتماع، هو بِحَقِّ اِجتماعُ شعبيٌّ جماهيري، وعلى مَلاٍ ومَسْمَعِ مِن كَافّة مثلي أقطار البلادِ الإسلاميّة ووفودهم؛ فكان عيداً فرداً، وأيّ عيد، وإنْ هو قَبْلاً مَقَدَتْ له تلميحات وتصريحات، وقدَّمَتْ له مواقف ومواقف.

– ٤ –

ولكن، مااِنْ غَمُضَتْ عينُ النبيّ، حتى استُحدِثَتْ أُمورٌ وأُمور، سَبَقَتْها خِططٌ مكنونة وخِطط، فعادتْ الآيّام رَهِينة بالمُلاحقات، وكَمِّ الآفواه، وتغريب وتشريد، وقتلِ وقِتال، وتشكيكِ واتّهام، وعزلِ وفصل، وَجَمل وصِفّين ونهروان.

حتى جاء يوم لبني أمَيّة، ما آشدَهُ وقعاً على مسيرةِ الإسلامُ والمسلمين؛ وكان آنْ استقطبَت فيه مسيرتان، مسيرةُ حقّ بقيادةِ ابن بنتِ رسولِ الله رسولِ الاسلام؛ وسلطةُ باطلِ، بخلافة ابنِ آلِجلةُ الأكباد، ابن آبي سفيان طليق رسول السلام...

فكانَ مُحَرَّم، وكان عاشورا، وكان يومَها مِمَا تجسّد فيه؛ تَجَسّدتْ الإمامةُ في حينها واقعاً ملموساً، بوجههِ الثوريّ، أكسبَ الزحفَ النّضالي زَخْماً وتعجيلاً الأضنَّه يقفُ مادامَ هناك حسن....

يومَها تجسّدت القيادةُ الإسلاميّة في فعلِ أبي الثوّار ومعلّمهم، وسُطّرتْ في كتابه عليهِ السلام، في جوابهِ لاَهل مكَّةً؛ قال فيه:

«فَلَعمري، ماالاِمامُ، إلاَّ العاملُ بالكتاب، والآخِذُ بالقِسط، والداينُ بالحقّ، والحابس نفسه على ذاتِ الله...»(١).

وهكذا كانَ تاريخُ الإماميّة على طولِ الزَّمانِ عندَ كُلِّ اِمامِ امامٍ؛ بل، وحتى لَدَى المُتقين من أصحابِهم، والمتعاطفين مَعَهم، لايرون قياماً لِحَقِّ، بغيرِ مَسْرى حُسينِ الرّسول والرّسالة، إنْ في قلوبهم وإنْ بلسانِهم و إنْ باُيديهم؛ كُلَّماً سنحتْ لهم فرصة، ودالتْ لهم دولة، وصالتْ لهم صولة.

وهكذا، كانَ تاريخُ الإمامية، يُكابِدُ و يُعاني، يُقاسي و يُصارع، يتحمَّل و يتضوَّر، يُظْلَم و يُتَهم؛ وليس له مِن عِوضٍ في صبرهِ واصطباره، الآخدمة الإنسانية في خُلُقِها ومُثْلِها؛ والآطلبُ مغفَّرةِ اللهِ بالتضحيةِ مِن آجْل مبادئيها، وتحقيقِ مرضاتِه بالسعي لِمُقَاومةِ طغاتِها؛ والآآمل في نيلِ جَنَاتِه، وانْ هي ذُبحَتْ على التعذيب وإزهاق الروح إحياء لآرواحها.

آجَلْ، كان تأريخُ الإماميّة، يُضَحِّي من جانبهِ ويُظارَد، تحت سُبَّة وحجّةِ معارضتهِ السلطان، وأنّه خروج على الطاعة والإجماع، وبالتالي مقاومة شريعة الرّحمان...

قال النوويّ رحمه الله: في شرحه ببابِلزوم طاعة الأُمَراء في غير معصيّةٍ: «وقال جماهيرُ آهلِ السنّة— من الفقهاء والمحدّثين والمتكلِّمين—: لاينعزلُ بالفِسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولايُخْلَع ولايجوز الخروجُ عليه بذالك؛ بل، يجب وعظهُ

١- ينظر: تاريخ الطبري: ٢٣٥/٧، الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢٦٧/٢، ومقتلُ الحوارزمي: ١٩٥/١، ومناقب آل أبي طالب: ٨٩/٤.

وتخو يفُهُ، للاَحاديثِ الواردة في ذالك».

وقال أيضاً قبلَه: «وأمّا الحزوج عليهم وقتالُهم فحرامٌ باِجماع المسلمين، وإنْ كانوا فسقةً ظالمين؛ وقد تظاهَرَتْ الاَحاديثُ بمعنى ماذ كرته، وأَجْمَعَ آهلُ السنّة أنّه لاينعزل السلطانُ بالفسق»(1).

نعم، هكذا قالوا، وهكذا قاسَينا، وكَمْ قاسَينا؟ بل، كم قاسى المسلمون كلّ المسلمين بلحاظٍ ولحاظٍ؟، تحتّ وطآةِ حكم وحكم، له مثلُ هذه الحلفيّة والشرعيّة.

تُرى، هَلْ صحيحٌ تظاهرتْ الآحاديث على تحكيم الفسق؟ آيْنَ حللهُ الجَّرح والتعديل والدِّراية والرواية؟

تُرى، هل صحيحٌ تحقَّقَ إجماعُ المسلمين على مباركةِ ذالكم التعطيل؟ أَيْنَ آهلُ الحلّ والعَقْد ودعاة الجمعة والجماعة والإجماع.

هل صحيحٌ: انّ الرسول يُقِرُّ تعطيلَ الحدود، ويقبلُ بالظلم ويرتضي الفِسق؟ وهل هذهِ هي السنّة فيا يُدَّعى؟

هل بمثل هذا جاء محمدٌ برسالتهِ؟

اَمْ اَنَ الَقصود من ذالك كُلِّه، الحِفاظ على السلطة، وباَيّ ثَمَن، ومنها التحكّم بمقدّرات الشعوب، لُقمةً سائغةً تلوكها المحسوبيّات والمنسوبيّات، ومهما كانت النتيجة، ولوبتكفيرٍ وقتلِ عبادِالله باسم سنّة رسولِ الله...»؟

إذَنْ، ماحكمُ القرآن؟

مامعنى: «فلاورتّبك لايؤمنون حتى يُحكِّموك فيا شجرَ بينَهم...»؟ وماهوالمبرّر؟ وماهي الشرعيّة في نضالِ الآحزاب الإسلاميّة، أمسِ وأغلب الظنّ حتى الغد؟ إمامية وغير إمامية، وفي هذه الآيام بالذّات؟، وفي كثيرٍ من البلدان الإسلاميّة؟ وماذا يُفهم مِن هذين المقطعين التاليين:

¹⁻ ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٢٢٩/١٢، سنن البيهتي: ١٥٨/٨ -١٥٩٠، " وشرح المواقف للقاضي عضد الإيجي: ٣٦٥/٣ - ٢٦٧، وتفسير القرطبي: ٢٣٠/١، وهامش مصحيح الترمذي: ٢٢٩/١٣.

١ يتساء الأستاذ عبدالبديع صقر: إلى أي حدٍّ تكون طاعة أولي الأمر؟

و يُجيب سيادتُه بقوله: طاعة ولي الأمر واجبة — بصرفِ النظرعن جنسه ولونه — مادام الآمر غير مصادم لإوامر الله تعالى — ومادام ولي الآمر نفسه قائماً بحق الله تعالى؛ لِقولهِ عليه الصلاة والسلام: «على المرء المسلم السمع والطاعة، فيا احبّ وكره، الله آنْ يُؤمُر بمعصية؛ فإنْ أُمِر بمعصية فلاسمعَ ولاطاعة »(١).

وهوالذي ينقل كلام اَميرالمؤمنين علي بن ابي طالب، و اِنْ لم يذكر اسمه، «يقولون: اعرف الحق تعرف اهله»(٢).

Y و يقول الدكتور أحمد شلبي: «عزل الحكومة؛ من القواعد المقرَّرة: ان مَنْ يُعطي السلطة، يستطيع آنْ يسحبها؛ والشعب كما قلنا هوصاحب السلطان، وهوالذي اختار الحكومة، ومنحها قوّة تستطيع بها آنْ تُشرِف على أموره، وان تتحدّث باسمه؛ فمن حقّ هذا الشعب آنْ يسترد هذه السلطة، إذا عجزت الحكومة عن الإستمرار في القيام بواجبها، أو إذا أساءتْ استعمال السلطة المخوّلة لها.

و يقول الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية سابقاً: انّ كتب الكلام مطبقة ومتفقة، على انّ الخليفة أو الإمام هو وكيل الأُمّة، وانّهم هم الذين يولونه تلك السلطة، وإنّهم يملكون خلعه وعزله (٣).

وقد وضَّحَ اَبوبكر ذالك المعنى، في الخطاب الذي اَلقاه عقب توليته الحلافة؛ حيثجاءفيه: اَطيعوني مااَطعتُ الله ورسوله، فإنْ عصيته فلاطاعة لي

١- كيف ندعوالناس: ص ١٤٩.

٢- المصدر نفسه: ص ١٠٥.

٣ - حقيقة الإسلام وأصول الحكم: ص ١٧.

ونحن هنا لانوافق المؤلّف فيمايذهب؛ حيث انّ مصدر السلطات هوالله، والإمامة منصوصة، ونائب الإمام إنّا يكون بتخويلٍ من الله، بنصّ من رسولِ الله، فيماينقله عنه الإمام.

عليكم (١).

فإذا لم تستجب الحكومة لرغبة الشعب في عزلها، أو إذا قاومت قرارًالعزل، جاز للشعب أنْ يثورعليها؛ وقد روي عن الرسول قوله: ﴿إِنَّ الناسِ إِذَا رَاوَا الظَّالَم، فلم يأخذوا على يديه، أَوْشَكَ أَنْ يعمّهم الله بعقاب من عنده».

ولكن يشترط في الثورة أن تؤمّن عواقبها، وألاّ تنقلب إلى فتنة وإراقة دماء فإذا لم تؤمّن عواقبها، لا يجوز القيام بها، عملاً بقوله عليه السلام: الإمام الجائرخير من الفتنة ؟

وجاء في مقالات الإسلاميين للأشعري: «انّه لايجوز الخروج على الإمام الجائر، اللالجماعة لهم من القوّة والمنعد، ومايغلب على ظنهم معها، انها تكنى للنهوض وازالة الجور»(٢).

هذا عن عزلِ الحكومة كلها؛ أمّا عزل عضو مِن أعضائها، فهو أمرٌ هيّن يستطيعه الرئيس، إذا لمسّ من هذا العضو تقصيراً ، أوراَى في عزله صلاحاً»(٣).

نعم، ومضى حسين وحسين، وجاء صادِق وصادق، وحدثت غيبة وغيبة، وجاءالدور لفِقيهِ، وقامتْ دولةُ الفقيه.

وسيبقى المحكَّ هوالمحكّ: «اَمَا مَنْ كانَ صـائِناً لنفسه حافظاً لدينه، مخالِفاً لهواه، مطيعاً لإَمرمولاه...

وهاهي ثورةُ إيران الإسلاميّة في قرننا العشرين على دربِالسائرين، وتحت مَظَلّة الثوار تستهدي المصير.

١- إنّ هذا النص، بخصوصِ الإستفادة منه، باته دليل على كونِ السلطة بيد الشعب، محل نظر.

حيث قال عنها مثل عمر «رضي»: «... فتنة وقىالله المسلمين شرها».

٢ مقالات الإسلاميين: حـ ٢ ص ٤٦٦.

٣ مقارنة الآديان: ٣ الإسلام، ط ٢ سنة ١٩٦٥، مكتبة النهضة المصرية، ص ٢٣٢ ٢٣٣.

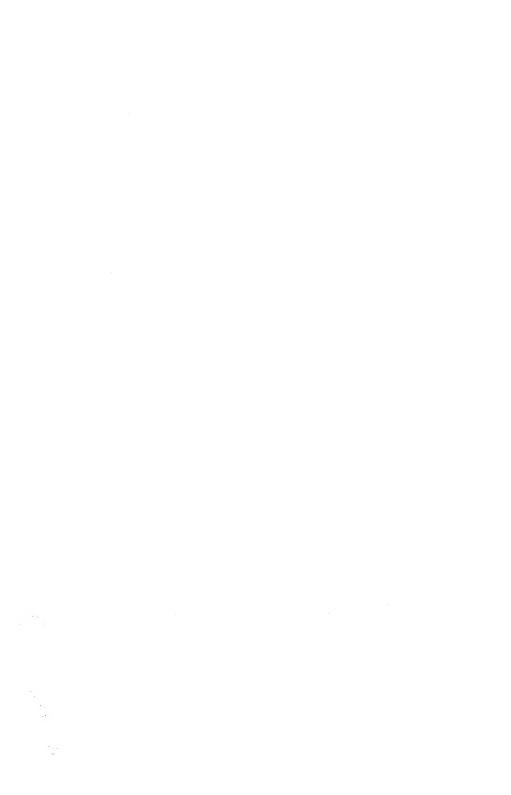
وسيبق المحكّ هوالمحكّ، التقوى والأعلَميّة والعمل بما يُرضي الله، حتى تُسَلّم قصبةُ السّباق إلى نهاية الشوط، إلى ذالك الذي «يملأالارضَ عدلاً بعد مامُلِئت ظُلْماً وجَوْرا…».

وعندذالك تتجمّع جحافلُ الصُّلَحاء، مِنْ أنبياء وأَئِمّة و فُقَهاء، تتجمَّع عندَ مَن اِسمُهُ اسمُه، وهومِنْ أهلِ بيتهِ، وغايتُهُ غايته.

وعندها لاأظنّ انّه يقوى آحدٌ على القول: بعدم شرعيّة خروجه وقيامه، لإَنّه قامَ بوجهِ خليفةِ المسلمين، وإنْ كان ظالماً فاسِقاً معطِّلاً لِحدودِ الله،..

وفق الله الجميع لآن يكونوامِن حَمَلة رسالةِ الإمام ونائب الإمام، من جنده والسائرين على خُطاه، إنّه يغم الهادي المهدي حُجّة الله الباقية على الأرض والسلام.

الفهارس العامة



الفهرس الأوّل في: الآيات القُرآنيّة

الصفحة	رقم الآية	السورة	النصّ
77	٦٨	آلعمران	إنّ اولى الناس بابراهيم
77	178	البقرة	إنّي جاعِلك لِلناس اِماماً
**	٣٢	فاطر	ثُمَّ أُورثنا الكتابَ الذِّين اصطفينا
۲۳	١٢	التوبة	فقاتلواآئمة الكُفر
٧١	۵۶	النساء	فلاوربتك لايؤمنون حتى
			يحكموك فيا شجر بينهم.
۵۵	40	النحل	فهل على الرُّسُل إلاّ البلاغ
77	178	البقرة	لاينالُ عهدي الظالمين
۵۳	128	التوبة	لِيَتَفقَهوافي الدّين
40	٣٨	الأنعام	مَافرَطنافي الكتابِ من شي ً
24.2.	٧٤	الفُرقان	واجعلنا للمتقين إمّاما
24	V 1	الحجر	وإتهما لبإمام مُبين
۲.	٤١	القصص	وجعلناهم آئمة يدعون
77	70	الروم	وقال الذين أوتواالعِلمَ
***	١٢	ياسين	وكُلّ شيئ آحصيناهُ في إمامٍ مُبين
۵۵	۵٤	النور	وماعلى الرّسول إلاّ البلاغ
۵۵	١٨	العنكبوت	وماعلى الرّسول إلاّ البلاغ
77	٧٣٠	الأنبياء	ووهبناله اسحاق ويعقوب
40	٣	المائدة	اليوم أكملتُ لكم دينكم
Y . 619	٧١	الإسراء	يوم ندعوا كُلِّ اناسِ بإمامهم

الفهرس الثاني في: الآحاديث الإسلاميّة

الصفحة	النص
۵۹	إذامات المؤمن بكت عليه الملائكة
٦	إذامات المؤمن الفقيه
٧٢	أطيعوني ماأطعتُ الله ورسوله
VY	إعرف الحق تعرف أهله
	آلا أُخبركم بالفقيه؟
٧٣	الإمامُ الجائرُ خيرٌ من الفتنة
	إنّ الإُمامة خلافةُ الله، وخلافة الرسول(ص
٥٤	إنَّ العلماء ورثة الأنبياء
	إنَّ الناس إذارآوا الظالِم
	إنّه لاعُـذْرَ لِآحدٍ من موالينا
۵۳	تفقّهوافي الدّين، فإنّه مَنْ لم يتفقّه
	حلالُ محمّدٍ حلالُ إلى يومُ القيامة
	على المرء المسلم السمع والطاعة
	فَأَمَّا مَنْ كَانَ مَن الفقهاء صائناً لِنفسه
	فتنةً وَقَى اللهُ المسلمين شَرَّها
71	الفقهاء حصونُ الإسلام
٧٠	فَلَعمري ما الإمام إلا العامل بالكتاب
	قال: صدقت، فَاخبرني عنّ وصيّك
	اللُّهُمّ ارحم خُلفائي
	وَامَّا الْحُوادَثُ الْوَاقِعَةُ
	ياعبدالعز يز! جَهل القوم وخُدِعوا
	علا الأرض عدلاً بعدما مُلئت ظلماً

الفهرس الثالث في: اساء الآعلام

الصفخة		سم العلم
· · · ·	[1]	
T		دم«(ع»
۵۸،۵۱		
YÝ	٠٠٠٠٠ ر	لآب معلوف اليسوعي
Y 🖥		براهيم الخليل«ع» .
۲۰	•••••	بن الأعرابي
٤٠،٣٩،٢٨	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	بن خلدون
Δ		بن رشد
Δ		
19		
39		بن محبوب
۲۵		
ΥΥ		بوبکر
٥٠٠	•••••	بوالحسن البُختري
	بن جعفر	بوالحسن ــــــ موسى
	دين بن شرف	بوزكر يّا ـــــ محي ال
۳۹،۲۸		
٠٠٠	••••	بوسفيان
۵٤ ۵۳	•••••	بوعبدالله
۲۳	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	بوعبيدة
10 × × × × · · ·	بن العلاء	بومحمّدے القاسم
ΛεΔ	********	حمد بهاءالدين

			شلبي
			بِنْ مُحْمَّدِ
۲۸	••••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	عمود صبحي
٠٠٠. ٢٦	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	اق «ع»ا
۵		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	لمونلون
		[ب]	
			ر«ع» ہے محمدبن علیّ
۵	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		نیننین
		[_]	
		[ج]	le
V# , \$ \$.1	~V , ~ 5		يّ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
19	Y 61 6		ر بن عمد«ع» انصادی نري
1 4	•••••••	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	قري
		اح ا	
۳٦،۲۷		•••••	سن بن علي«ع»
۲۷	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	سن بن يوسف الحلتي
17	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	مين «الشاه»
			سين بن علي «ع»
٠ ٢		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ء ((ع))
		[ر]	•
			غب الاصفهاني
۲۸		•••••••	د رضا
			ہا«ع» ـــــــ علي بن موسى
۵	• • • • • • • • • • • • •	••••••	و
		۸.	

	ازا	
۲۱		ز ين الدين بن علي الجبعي
	[س]	
		السجّاد على بن الحسين (ع)
٣٦	•••••	
		السنهوري ـــه عبدالرزّاق
		• • •
	[ش]	
١		الشهرستاني
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
	[ص]	
	10-1	الصادق((ع)) جعفر بن محمد
 .		المسادل على المسلم المسلم المسلمين المس
1	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	***
		الصدر محمدباقر
	[ع]	
٧٢		عبدالبديع صقر
٣٤		عبدالرحمان بن محمود
۸		عبدالرزاق السنهوري
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
	۵۲،۵٤،۳٦،۲۲،۲۵،۱٤	

علي بن اسماعيل علي بن اسماعيل
علي بن الحسين «ع» علي بن الحسين «ع»
علي بن محمد الجبعيّ
ت علي بن موسى الرضادع»
الفيروزآبادي
[ق]
قابيل
القاسم بن العلاء
[ک]
كاشف الغطاء
كانت
کرو بتکین
لوط«ع»
لوک۵
[م]
الماوردي
محمدباقر الصدر
عمد بخيت
محمدبن عبدالله «رسول الله(ص)» ۱۲،۳٦،۳۰،۲٦،۲۰،۱ ٤،۵
محمدبن علي الباقر«ع»
محمد بن يَحيى

33,49	محمدتقي الحكيم
٣٧	محي الدين بن شرف «ابوزكر يا» .
۵	مرتضى مطهري
٣٧	المنصور العباسي «الخليفة»
V£ 477	المهديّ «عج»
۵۹	موسی بن جعفر«ع»ب
٣٦	موسی بن عمران «ع»ب
YV	ميثم التمار
v·	النووي
[ه]	
٦	
7	هشام الغوطي
٦	هشام الغوطي
7	هشام الغوطي
٦۵	هشام الغوطيهيوم هيوم
7	هشام الغوطيهيوم هيوم
٦۵	هشام الغوطي

الفهرس الرابع في: اسهاء البُلدان

الصفحة	اسم البلد
·	ارلند ا
<i>n</i>	اِصفهان
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	آفغانستان
1	أمريكا
٦٧	انقره
٠	بريطانيا
٦٧	
٦٧	خراسان
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	دمشق
١٠	فيتنام
w	القاهرة
٤٣	كربلاء
٦٧	الكوفة
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	المدينة
۲۵	مرو
TV	مكة

الفهرس الخامس في: مراجع البحث

الإحتجاج للطبرسي إحكام الأحكام للآمدي الأحكام السلطانية للماوردي اختيار معرفة الرجال للكشي آساس البلاغة للز مخشري آصل الشيعة وأصولها لكاشف الغطاء الأصول العامّة للفقه المقارن للحكيم تقىّ الإمام الصادق لأبوزهرة الإمام الصادق معلم الإنسان لللاري بحث حول المهدى للصدر تاريخ الطبري تاريخ اليعقوبي تفسير القرطي تهذيب الأسهاء لمحى الدين بن شرف حهاد الشيعة لسميرة مختار الليثي حقيقة الإسلام وأصول الحكم للشيخ بخيت الحكومة الإسلامية لآية الله العظمى الامام الخميني الخلافة أوالإمامة العظمى لرشيد رضا الدر المنثور للعاملي دلائل الصدق للمظفر رجال النجاشي سنن البيهقي شرح المواقف للقاضى عضدالإيجى

شرح النووي على صحيح مسلم

الضحاح للجوهري صحيح الترمذي صحيح مسلم الصواعق المحرقة لابن حَجَر العربي «مجلة كويتية» علم أصول الفقه للخُضَري الغيبة للنعماني الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي الفهرست لابن النديم القاموس المحيط للفيروز آبادى الكافي للكُلّيني الكامل في التاريخ لابن الأثير كيف ندعو الناس لصقر لسان العرب لابن منظور مجمع البحرين للطريحي مجمع البيان للطبرسي المذاهب الاسلامية للشيخ أبوزهرة المستصنى للغزالي مستمسك العروة الوثقي للحكيم مُحسن المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية معجم مقاييس اللغة لابن فارس المفردات في غريب القرآن للاصفهاني مقارنة الأديان لإحمد شلبي مقالات الإسلاميين للاشعرى المقدمة لابن خلدون الملل والنحل للشهر ستاني المناقب لابن شهراشوب ٨٦

مناهج التوسّل لعبدالرحمان بن محمد الحنفي البسطامي المنجدفي اللغة للاب معلوف النافع يوم الحشر للعلاّمة نظرية الإمامة لاّحد محمود صبحي نهاية الإقدام في علم الكلام الوسائل للحرّ العاملي ينابيع المودّة للقندوزي

الفهرس الآخير في: مواضيع الكتاب

الصفحة	الموضوع
17 **	التمهيد
٠	أ. مناقشة الحديث
٣	ب.فرواصلة الطريق
٣٠–١٧	الفصل الأول ـ في تعريف الإمامة
11	الحقل الاول:في تعر يفهالُغةً
11	(١) قول ابن فارس
	(٢) قول الجوهري
11	(٣) قول الراغب
Y•	(٤) قول ابن منظور
۲۱	(۵) قول الزمخشري
Y1	(٦) قول الفيروز آبادي
۲۱	(٧) قول الجُبَعتي
YY	(٨) قول الاب معلوف
YY	(٩) قول المجمعيّين
Y &	(١٠) القول الآخير
۲۵	الحقل الثاني: في تعريفها اصطلاحاً …
۲۵	أ. الوجهة الإماميّة
۲۸	ب. الوجهة غيرالإماميّة
۲۸	ج. الوجهة التوفيقيّة
٤٦_٣١	الفصل الثاني ـ في الإمامة والنبوّة
٣٣	الحقل الأول _ في إمتدادية الإمامة
٣٣	(١) العصمة لا الايحاء
٣٣	(٢) الحفظ لا التشريع

٣) مستوى التخويل ٣٠ مستوى التخويل ٣٠ - ٣٠ النصوص الناقي ــفي النصّ على الإمام ٣٠ - ٣٠ ٢٠ النصوص العامّة ٣٠ النصوص الحاصّة ٣٠ النصوص الحاصّة الافتراق ٣٠ ٢٠ الشخيص النقطة الافتراق ٣٠ ٢٠ الشخيص النقطة ٢٠ ١٠ تشخيص النقطة ٢٠ ٢٠ الشخيص النقطة ٢٠ ٢٠ الشخيص النقطة ٢٠ ١٠ الشخيص النقطة ١٠ الشخيص النقطة ٢٠ ١٠ الشخيص النقطة ١٠ الشخيص النقطة ١٠ النقطة ١٠ الشخيص النقطة ١٠ الشخيص النقطة ١٠ الشخيص النقطة ١٠ النقطة ١٠ الشخيص ١٠ ال) !)
 ١) النصوص العاممة) !)
٢) النصوص الحناصة	') Li
لحقل الثالث ـــ في نقطة الافتراق	LI
۲) مناقشة اَبوزهرة۲	')
	·)
71.780 - 17	, ;)
لحقل الرابع ــ في حدود القيادة	
١) صفة العموم والشمول ١)	
۱) ضرورة وجود الامام	[]
١) توقّر مُخنصر التمكين١)	~)
بصل الثالث ـ في ولاية الفقيه	IJ١
نقل الأَوَّل ــــفي امتداديّة الولاية	
) العدالة لاالعصمة	١)
) الحفظ لا التشريع	۲)
) مستوى التخويل	٣)
قل الثاني _ في النص على الولاية	الح
) الغيبة الصُغرى	(۱)
) الغيبة الكُبرى	۲)
تل الثالث في نقطة الافتراق	الحف
قل الرابع في حدود القيادة	الح
7-1-71 77-1 7-1 /	(۱)
7.N.U 77 c (·
"" 1 C 1 1 A	
۱ مدار ک العمومیه	

٧۵	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الفهارس العامة
٧٧	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الفهرس الاول ــ في الآيات القرآنية
٧٨	••••••	الفهرس الثاني ــ في الأحاديث الإسلامية
		الفهرس الثالث _ في أسهاء الأعلام
٨٤	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الفهرس الرابع ــ في آسهاء البلدان
۸۵	•••••••••••••	الفهرس الخامس ــ في مراجع البحث
		الذم البادية في مماضيع الكتاب

*;